الاستثمار في السكان الريفيين

المجلس التنفيذي
الدورة الخامسة والأربعون بعد المائة
روما، 15-16 سبتمبر/أيلول 2025

تقرير تقييم الأثر لفترة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق

الوثيقة: EB 2025/145/R.21

بند جدول الأعمال: 6(د)

التاريخ: 8 أغسطس/آب 2025

التوزيع: عام

اللغة الأصلية: الإنكليزية

للاستعراض

مراجع مفيدة: تقرير هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق (GC 44/L.6/Rev.1)

الإجراء: المجلس التنفيذي مدعو إلى استعراض تقرير تقييم الأثر لفترة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق.

الأسئلة التقنية:

Vibhuti Mendiratta
كبيرة الاقتصاديين
مكتب الفعالية الإنمائية
البريد الإلكتروني: v.mendiratta@ifad.org

Alessandra Garbero
خبيرة اقتصادية إقليمية رئيسية
شعبة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وأوروبا
البريد الإلكتروني: a.garbero@ifad.org

المحتويات

موجز تنفيذي ii
أولا- مقدمة 1
ثانيا- الخلفية 1
ثالثا- ما هي أهداف تقييمات الأثر لفترة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق؟ 2
رابعا- النتائج على مستوى المشروع: ما هو الفرق الذي أحدثته عملية التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق؟ . 3
ألف- النتائج في مجالات الدخل (الغاية الاقتصادية)، والقدرة الإنتاجية (الهدف الاستراتيجي 1)، والوصول إلى الأسواق (الهدف الاستراتيجي 2) 3
باء- تعزيز القدرة على الصمود (الهدف الاستراتيجي 3) 7
جيم- التغذية وتمكين المرأة 8
خامسا- ماذا تعلم الصندوق من مشروعات سلسلة القيمة التابعة له؟ 9
ألف- ما تظهره الأدلة المستخلصة من تقييمات الأثر 11
باء- ما تعنيه هذه الدروس لتصميم المشروعات 13
سادسا- الاستنتاجات والخطوات التالية 14

الملاحق

الملحق الأول- نهج ومنهجية تقييم الأثر في فترة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق
الملحق الثاني- نتائج التوقعات والإنجازات المتعلقة بأهداف مؤشرات إطار إدارة النتائج

موجز تنفيذي

1- يجمع هذا التقرير الأدلة من 16 مشروعا جرى تقييمها في إطار التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق ويغطي الفترة 2022-2024، بالإضافة إلى 34 تقييما لأثر سلسلة القيمة أجريت بين عامي 2016 و2024. وتعد تقييمات الأثر أساسية لاستخلاص الأدلة والدروس المستفادة لتحسين الأداء التشغيلي. ويهدف هذا التقرير إلى تحديد العوامل الفعالة في التنمية الريفية من خلال دراسة آثار مشروعات الصندوق على الدخل والإنتاج والوصول إلى الأسواق.

2- ومن الابتكارات في هذا التقرير التمييز بين الآثار المتوسطة والأثار التحويلية، مع التركيز على عمق الآثار (يُعرّف التحويل بأنه أثر يتجاوز 50 في المائة) مقارنة باتساع النطاق (نطاق الوصول). وتتمثل إحدى النتائج الأساسية في أن الاستثمارات التي يدعمها الصندوق كانت فعالة في إحداث تحسينات عميقة في حياة السكان الريفيين، ما يوفر دروسا يمكن الاستفادة منها في تحسين وضع البرامج المستقبلية.

3- وتنبثق عن هذا التحليل ثمانية دروس:

1- يمكن تحقيق آثار تحويلية عندما تُعالج القيود المتعددة بشكل متزامن

المشروعات التي تعالج القيود الاستراتيجية بشكل متزامن - مثل السيولة، والمعلومات، والربط بالأسواق من خلال نهج الحزم المتكاملة - تحقق نتائج تآزرية وقابلة للتوسع على مستوى سلسلة القيمة بأكملها.

2- الاستثمارات في المراحل المتوسطة حاسمة في مشروعات سلسلة القيمة

تحسين الغلة الزراعية وحده لا يكفي. فالمشروعات الناجحة في سلسلة القيمة تحول الإنتاجية إلى ربحية من خلال الاستثمارات في المراحل المتوسطة وإدماج الأسواق في المراحل النهائية.

3- تحقيق القدرة على الصمود يتطلب تصاميم مقصودة وأطرا زمنية أطول

يتطلب بناء القدرة على الصمود تدخلات مدروسة في تصميم المشروعات، تدمج التكيف مع المناخ، والتنويع، والحصول على التمويل، ودعم سبل العيش، بناء على تقييمات للضعف محددة السياق.

4- تحسين الأمن الغذائي والنتائج التغذوية يتطلب نُهجا متميزة ومستهدفة

الزيادات في إنتاج الأغذية أو مكاسب الدخل لا تكفي لتحسين التغذية. فتحسين النتائج التغذوية يتطلب تغييرات في الأنماط الغذائية يجري تنفيذها من خلال استهداف الأسر المعيشية التي تعاني من ضعف تغذوي، وإدماج مكونات مراعية للتغذية، وسلوكيات صحية. وسيكون الانتقال نحو نُهج متعددة القطاعات، وتحقيق مواءمة أفضل بين أهداف التغذية ومسارات الأثر ومؤشرات الرصد، حاسما لتحقيق آثار أقوى.

5- الاستهداف القائم على المنظور الجنساني وآليات التنفيذ الشاملة يعززان التمكين

يعد الاستهداف الصريح وآليات التنفيذ الشاملة ضروريين لتحقيق نتائج تمكين المرأة. والتمكين لا يعني فقط إفادة المرأة من حيث الدخل، بل أيضا تعزيز قدرتها على العمل واتخاذ القرارات المتعلقة بالإنتاج والدخل والمبيعات.

6- الحزم مثل التدريب المهني، والإرشاد الشخصي، وتوفير المدخلات، وتمويل استهلال المشروعات لها أثر كبير في تمكين الشباب

حزم الدعم تعزز النتائج للشباب. وينبغي أن تركز التصاميم المستقبلية أيضا على بناء القدرات في مجالات القيمة المضافة، وريادة الأعمال، والتطوير على امتداد سلسلة القيمة.

7- موازنة العمق مقابل الاتساع: فهم المفاضلة بين الأثر ونطاق الوصول

يجب أن تراعي التصاميم المستقبلية المفاضلة بين العمق والاتساع، إذ لا تستطيع الاستثمارات عادة تحقيق توسيع النطاق والتركيز في آن واحد. ويعد فهم هذا التوازن مسبقا أمرا بالغ الأهمية لتحقيق الفعالية من حيث التكلفة والوصول بأثر التنمية إلى أقصى حد.

8- سيمثل التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق تحولا استراتيجيا نحو تقييمات الأثر الموجهة نحو التعلم

سترتكز استراتيجية تقييم الأثر في الصندوق على التعلم الاستراتيجي، ونشر تقييمات الأثر بشكل أكثر انتقائية، مع التركيز على المجالات التي لا تزال تتخللها فجوات في الأدلة، مع الاستفادة من الرصيد المتنامي من الأدلة القائمة. وسيحقق هذا التحول التوازن بين تقييمات الأثر اللاحقة وجدول أعمال التعلم المسبق في مرحلة مبكرة من دورة المشروع لتوليد رؤى في الوقت الفعلي على امتداد الطريق. ويعزز هذا النهج الاستشرافي قيمة التقييمات من أجل الإدارة التكيفية وتصحيح المسار والتعلم المؤسسي.

تقرير تقييم الأثر لفترة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق

أولا- مقدمة

1- يعرض هذا التقرير الأدلة المستخلصة والدروس المستفادة من 16 تقييما للأثر أجريت لمشروعات في إطار التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق وتغطي الفترة 2022–2024، ويشار إليها لاحقا باسم تقييمات الأثر لفترة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق. ومن الابتكارات في هذا التقرير تركيزه على الآثار التحويلية – إذ يتجاوز متوسط التأثيرات للتعلم من الحالات التي حققت فيها المشروعات تحسينات كبيرة في حياة الأشخاص.

2- واللافت خصوصا هي المكاسب المحتملة التحويلية في الدخل[1] التي لوحظت في 7 مشروعات من أصل 16 مشروعا جرى تقييمها – وقد ركز معظمها على تطوير سلسلة القيمة.

3- وقد دفعت هذه النتائج المتعلقة بمشروعات سلسلة القيمة، إلى جانب مركزية تطوير سلاسل القيمة في استراتيجية الصندوق وعملياته، إلى إجراء تحليل أوسع يشمل جميع تقييمات الأثر البالغ عددها 34 تقييما المتعلقة بسلاسل القيمة التي أجريت خلال العقد الماضي، وذلك بهدف تحديد المسارات الرئيسية وخصائص التصميم في مشروعات سلاسل القيمة ذات الأداء العالي.

4- ويركز هذا التقرير على تحديد الأماكن التي حققت فيها استثمارات الصندوق تغييرات عميقة وتحويلية، مع الأخذ بعين الاعتبار أيضا مدى وصول هذه الفوائد إلى مختلف المجموعات السكانية. ويعد فهم هذا التوازن أساسيا لتوجيه قرارات الاستثمار المستقبلية وتحقيق أمثل أثر إنمائي.

ثانيا- الخلفية

5- **يعد الصندوق منظمة قائمة على النتائج، وقد قام بإضفاء الطابع المؤسسي على تقييمات الأثر كعنصر أساسي في جهوده لتعزيز الفعالية الإنمائية**. في إطار التجديد التاسع لموارد الصندوق (2013–2015)، جرى تطوير منهجية دقيقة تتيح تقديرات موثوقة للآثار التي يمكن نسبها. وقد جرى ترسيخ هذا الأساس المنهجي وتوسيع نطاقه خلال التجديد العاشر لموارد الصندوق (2016–2018) والتجديد الحادي عشر لموارد الصندوق (2019–2021).

6- **ومع مرور الوقت، أصبح نهج تقييم الأثر يولي اهتماما متزايدا للتعلم، بغرض توليد رؤى بشأن ما ينجح ولماذا**. وبموجب إطار الفعالية الإنمائية، اتبع بروتوكول اختيار المشروعات نهجا هادفا لا عشوائيا، وهو ما قد يحد من إمكانية تعميم النتائج على حافظة الصندوق الأوسع. وقد سلط ذلك الضوء على المفاضلة بين المساءلة والتعلم (أي اختيار المشروعات ذات الإمكانات الأكبر لاستخلاص الدروس).

7- **وخلال التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق، جرى اعتماد نهج أخذ عينات عشوائية موزعة حسب الأقاليم لاختيار 15 في المائة من المشروعات (مجموعها 16 مشروعا) لإجراء تقييمات أثر لاحقة**. ضمن هذا النهج توازنا إقليميا، ولكنه لم يضمن بالضرورة حسب نوعية المشروع، أو مواضيع التعميم، أو مؤشرات إطار إدارة النتائج (مثل التغذية أو القدرة على الصمود).

[1] تُعتبر زيادة الدخل تحويلية عندما تُحدث تحولا كبيرا ومستداما في رفاهية الفرد أو المجموعة، وليس مجرد زيادة مؤقتة في الاستهلاك. وهذا يعني أن هذه الزيادة يجب أن تُسهّل تغييرات أوسع في السلوك والفرص والوصول إلى الموارد، مما قد يُغيّر مسار حياتهم.

8- **ونتيجة لذلك، شملت عينة تقييم الأثر تمثيلا محدودا للمشروعات التي استهدفت التغذية بتدخلات مخصصة.** بالتالي، فإن أي نتائج جرى رصدها في مجال التغذية لم تكن مقصودة ولم تكن مدفوعة بخصائص تصميم صريحة.

9- **وتضمنت أكثر من نصف المشروعات التي جرى تقييمها والبالغ عددها 16 مشروعا تدخلات متعلقة بالقدرة على الصمود.** يجب أن تراعي تفسيرات الآثار ما يلي: أولا، إن نتائج القدرة على الصمود بطبيعتها طويلة الأجل وقد لا تكون قابلة للرصد الكامل وقت التقييم. وثانيا، يعتمد المؤشر المستخدم على الإدراك الشخصي، مما قد يعكس تصورات الأفراد وليس بالضرورة نتائج القدرة على الصمود المعرفة موضوعيا. وثالثا، تداخلت مشروعات التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق مع جائحة كوفيد-19، الأمر الذي تسبب في اضطرابات شديدة.

10- **وهناك إدراك متزايد للقيود المرتبطة بالاعتماد على تقييمات الأثر اللاحقة ذات الطابع التمثيلي، والتي تركز على مجموعة ضيقة من المؤشرات المجمعة.** مع تحول حافظة الصندوق نحو استثمارات أكبر ومتعددة المكونات تهدف إلى تعميق الأثر عبر أبعاد متعددة، يصبح من الضروري إعادة التموضع نحو نموذج تقييم الأثر أكثر تركيزا على الغرض. وينبغي أن تسعى تقييمات الأثر المستقبلية إلى تحليل كيفية تحقيق النتائج ولماذا، من خلال اختبار مسارات الأثر، وتحديد آليات التنفيذ الفعالة من حيث التكلفة، وتحليل أشكال مشاركة أصحاب المصلحة التي تحقق أعلى العوائد. ومن شأن هذا النهج أن يتيح للصندوق تعزيز القيمة التعليمية للتقييمات المستقبلية، وتحسين استنارة تصميم تدخلات التنمية الريفية.

ثالثا- ما هي أهداف تقييمات الأثر لفترة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق؟

11- **هدفت تقييمات الأثر لفترة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق إلى توليد أدلة صارمة ودروس قابلة للتطبيق بشأن الاستثمارات الممولة من الصندوق، وذلك من خلال تقييم 16 مشروعا أغلقت خلال دورة التجديد الثاني عشر.** تتكون منهجية تقييم الأثر من مكونين أساسيين (الشكل 1): تقييمات الأثر على مستوى المشروع، والتي توفر رؤى خاصة بالسياق والدروس المستفادة من الاستثمارات الفردية؛ وتحليل على المستوى الإجمالي، يتضمن تجميع آثار المشروعات من خلال تحليل تجميعي عبر مؤشرات المستوى الثاني، وإسقاطها على 64.5 مليون مستفيد من 102 مشروع أغلق بين عامي 2022 و2024 (انظر الملحق الأول للاطلاع على المنهجية). ويُمكّن هذا النهج من الإبلاغ الموثوق عن الأثر المؤسسي الإجمالي للصندوق على سبل عيش السكان الذين يستهدفهم. وعلاوة على ذلك، يساعد تحليل تقييمات الأثر الستة عشر على مستوى المشروع على كشف ما نجح، ولمن، وتحت أي ظروف، مما يدعم التحسينات القائمة على الأدلة لتعزيز فعالية عمليات الصندوق المستقبلية وإمكاناتها التحويلية.

الشكل 1

نهج تقييم الأثر لفترة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق

رابعا- النتائج على مستوى المشروع: ما هو الفرق الذي أحدثته عملية التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق؟

12- **انطوت المشروعات التي جرى تقييمها على تدخلات متنوعة مثل الاستثمارات في البنية التحتية، والحصول على التمويل، والتدريب، والإرشاد، لربط الجهات الفاعلة في سلسلة القيمة بهدف تعزيز الإنتاج، والوصول إلى الأسواق، وزيادة الدخل، والقدرة على الصمود**. وشملت البنية التحتية الطرق والمياه والري ونظم قادرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية، بينما قُدِم الدعم المالي من خلال الائتمان والمنح. وبلغ عدد أفراد الأسرة المعيشية النموذجية التي جرى الوصول إليها 4.5 فرد، وترأس الذكور معظمها، بمتوسط عمر 50 عاما و7 سنوات من الدراسة. وحصلوا على حوالي 27 في المائة من دخلهم من المحاصيل، و24 في المائة من الثروة الحيوانية، و16 في المائة من العمل الحر، وكان هناك تفاوت كبير بين المشروعات. ويلخص الجدول 1 في الملحق 1 التدخلات الرئيسية والمجموعات المستهدفة في المشروعات الستة عشر.

ألف- النتائج في مجالات الدخل (الغاية الاقتصادية)، والقدرة الإنتاجية (الهدف الاستراتيجي 1)، والوصول إلى الأسواق (الهدف الاستراتيجي 2)

13- **حقق الصندوق آثارا تحويلية – تعرف بأنها زيادات في الدخل تتجاوز 50 في المائة – في 7 من أصل 16 مشروعا جرى تقييمها، متجاوزا بذلك متوسط الأثر البالغ 34 في المائة[2] بفارق كبير** (الشكل 2). حقق العديد من هذه المشروعات ذات الأداء العالي في مجال الدخل نتائج مؤثرة بشدة في مجالي الإنتاج والوصول إلى الأسواق، مما يبرز أن الآثار على مختلف أبعاد سبل العيش تنطوي على إمكانات تحويلية كبيرة للفئات التي يستهدفها الصندوق. وإجمالا، من بين المشروعات الستة عشر التي خضعت للتقييم، أدت التدخلات التي دعمها الصندوق إلى زيادة الإنتاج في ثمانية مشروعات، وتحسين مبيعات السوق في ستة مشروعات، وتحويل هذه المكاسب إلى نمو في الدخل في عشرة مشروعات.

[2] متوسط الأثر البالغ 34 في المائة، والمستمد من التحليل التجميعي لمشروعات تقييم الأثر لفترة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق، يعادل زيادة في الدخل السنوي للأسرة المعيشية بنحو 400 3 دولار أمريكي وفقا لمعيار تعادل القوة الشرائية لعام 2015 (بالإضافة إلى متوسط دخل الأسرة المعيشية المقارنة غير المستفيدة في مشروعات تقييم الأثر لفترة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق، والذي بلغ 200 10 دولار أمريكي). وهذه القيم تقريبية.

الشكل 2

الآثار حسب مؤشرات إطار إدارة النتائج

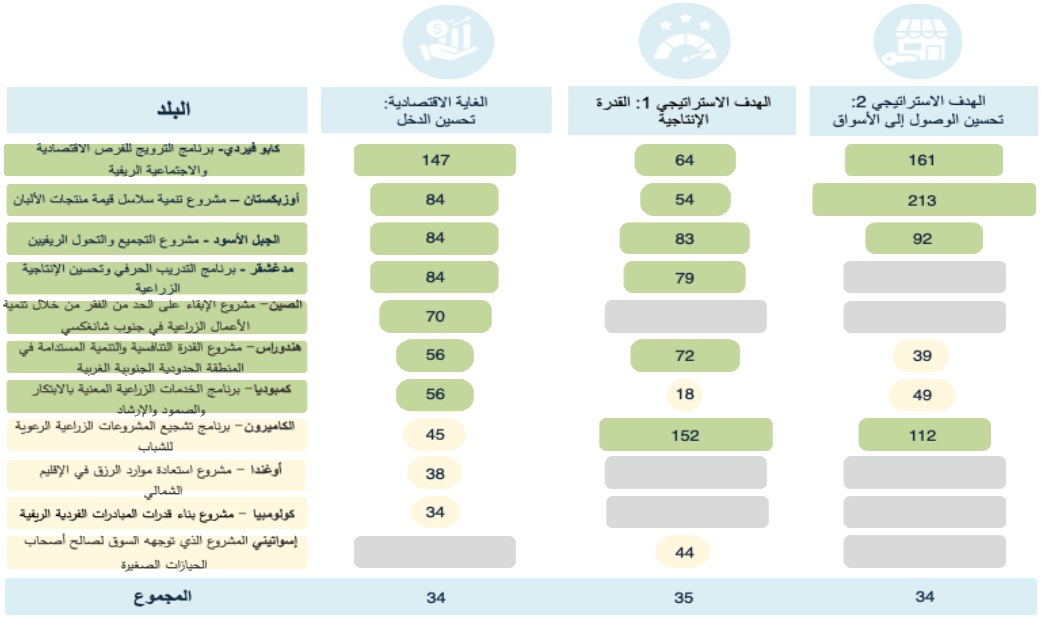

البلد	الغاية الاقتصادية: تحسين الدخل	الهدف الاستراتيجي 1: القدرة الإنتاجية	الهدف الاستراتيجي 2: تحسين الوصول إلى الأسواق
كابو فيردي- برنامج الترويج للفرص الاقتصادية والاجتماعية الريفية	147	64	161
أوزبكستان – مشروع تنمية سلاسل قيمة منتجات الألبان	84	54	213
الجبل الأسود - مشروع التجميع والتحول الريفيين	84	83	92
مدغشقر - برنامج التدريب الحرفي وتحسين الإنتاجية الزراعية	84	79	
الصين – مشروع الإبقاء على الحد من الفقر من خلال تنمية الأعمال الزراعية في جنوب شانكسي	70		
هندوراس – مشروع القدرة التنافسية والتنمية المستدامة في المنطقة الحدودية الجنوبية الغربية	56	72	39
كمبوديا – برنامج الخدمات الزراعية المعنية بالابتكار والصمود والإرشاد	56	18	49
الكاميرون – برنامج تشجيع المشروعات الزراعية الريعية للشباب	45	152	112
أوغندا – مشروع استعادة موارد الرزق في الإقليم الشمالي	38		
كولومبيا – مشروع بناء قدرات المبادرات الفردية الريفية	34		
إسواتيني المشروع الذي توجهه السوق لصالح أصحاب الحيازات الصغيرة		44	
المجموع	34	35	34

14- **وأثبت تجميع التدخلات المتكاملة في حزم - والتي تهدف استراتيجيا إلى تجاوز القيود الرئيسية الخاصة بالسياق التي يواجهها المزارعون - أنه أمر تحويلي.** وتضمنت هذه الحزم مجموعة قابلة للإدارة من التدخلات التي عملت بشكل تآزري للتغلب على قيود متعددة أو تناولت حاجزا واحدا من خلال إجراءات التعزيز - وهي تحديات نادرا ما يجري حلها من خلال تدخلات مستقلة. والأهم من ذلك، جرى تصميم حزم التدخل هذه للتركيز فقط على مجموعة قليلة من القيود التي يواجهها المزارعون ولم تتضمن بالضرورة العديد من المكونات. ومن بين المشروعات العشرة التي لها آثار إيجابية على الدخل، كانت 7 مشروعات ترتكز على استراتيجيات سلاسل القيمة ومكّنت من تحقيق مكاسب في الدخل من خلال تدخلات عالجت في وقت واحد الحواجز الخاصة بالسياق المتعلقة بالإنتاج (السيولة والمعلومات) والوصول إلى الأسواق وتجارة التجزئة (الشكل 2). وعلى سبيل المثال، في الجبل الأسود، قام مشروع التجميع والتحول الريفيين بتجميع الائتمان في حزم - من خلال المنح المقابلة - مع التدريب، وروج لسلالات الماشية المحسنة ونظم الأعلاف، مما أدى إلى زيادة الإنتاجية بنسبة 83 في المائة. وفي الوقت نفسه، وفرت المنصات المتعددة أصحاب المصلحة إلى جانب استصلاح الطرق روابط حاسمة بالسوق، مما أدى إلى زيادة مبيعات الماشية بنسبة 92 في المائة. وبالمثل، في هندوراس، في إطار مشروع القدرة التنافسية والتنمية المستدامة في المنطقة الحدودية الجنوبية الغربية، أدى تقديم مساعدات مخصصة للسلع ذات الإمكانات العالية، مثل البن والبطاطا والماشية، إلى جانب استثمارات في البنية التحتية للمياه، إلى زيادة الإنتاج بنسبة 72 في المائة، بينما أدت تحسينات الطرق الريفية إلى تحسين ربط الأسواق بنسبة 39 في المائة. وتتواءم هذه الأمثلة مع الأدلة السابقة المولدة من الصندوق والأدبيات، والتي تشير إلى أن التدخلات المنفردة قد لا تكون كافية لمساعدة الأسر المعيشية الفقيرة على الهروب من فخ انخفاض الإنتاجية، وأن الحزم المجمعة من المرجح أن تولد آثارا كبيرة.

الإطار 1

النهوض بالأعمال الزراعية القادرة على الصمود والمربحة في المناطق الريفية في كمبوديا من خلال معالجة الحواجز المترابطة

جمع برنامج الخدمات الزراعية المعنية بالابتكار والصمود والإرشاد التدريب والعروض وحزم الحوافز مع دعم من العاملين في الإرشاد الزراعي المجتمعي، وقاد المزارعين إلى تعزيز الشمول المالي والوصول إلى المعارف والمدخلات الزراعية الحديثة، مثل البذور عالية الجودة والأسمدة والمعدات. وفي الوقت نفسه، أدت البنية التحتية القادرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية إلى تعزيز إمكانية الوصول إلى خدمات الري بنسبة 23 نقطة مئوية، ومرافق مكافحة التعرية بنسبة 10 نقاط مئوية، مما ساهم في تحسين إدارة المزارع. ومن خلال تعزيز تكامل السوق، مكّن برنامج الخدمات الزراعية المعنية بالابتكار والصمود والإرشاد المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة من الاستفادة بشكل أكبر من تبني التكنولوجيا وتحسين الممارسات.

كما تحسنت القدرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية والصدمات الأخرى بنسبة 7 في المائة، مما يؤكد دور البرنامج في استقرار سبل العيش. وقد أدت هذه التدخلات المتكاملة مجتمعة إلى زيادة غلة المحاصيل بنسبة 18 في المائة، وزيادة إيراداتها بنسبة 51 في المائة، وفي نهاية المطاف زيادة إجمالي الدخل بنسبة 56 في المائة، مما يعكس الدور المحوري الذي يؤديه البرنامج في دفع عجلة التحديث الزراعي والحد من الفقر في كمبوديا.

الشكل 3
نشر المشروعات على مرور الوقت ومواقع المشروعات

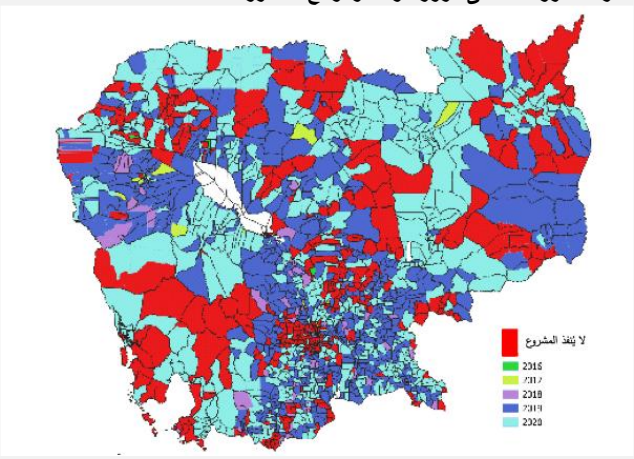

15- **وثبت أن الاستفادة من أوجه التآزر في جميع التدخلات التي تجمع بين التمويل الريفي أو البنية التحتية مع أنواع أخرى من التدخلات المخصصة لكل سياق كان لها أثر كبير.** وأدى التمويل المقترن بالتدريب المستهدف إلى إزالة القيود المترابطة المتعلقة بالقدرات والسيولة، وأدى إلى أثر كبير على الدخل والإنتاج والوصول إلى الأسواق في أوزبكستان في إطار مشروع تنمية سلاسل قيمة منتجات الألبان وفي الكاميرون في إطار برنامج تشجيع المشروعات الزراعية الرعوية للشباب. وتدعم الأدلة الخارجية هذه النتائج - في بنغلاديش، حيث أدى مشروع يدمج الدعم المالي والتقني في مختلف عقد سلاسل القيمة المختارة، وفي ملاوي حيث أدى مشروع يجمع بين دعم المدخلات الزراعية والتحويلات النقدية إلى مكاسب تآزرية، مع آثار تدريجية على الإنتاج تتجاوز كل تدخل بمفرده. وبالإضافة إلى ذلك، أثبت تجميع البنية التحتية وخدمات الإرشاد والتدريب في حزم فعاليته خصوصا في جميع أنحاء الصين في إطار مشروع الإبقاء على الحد من الفقر من خلال تنمية الأعمال الزراعية في جنوب شانغكسي وكمبوديا في إطار برنامج الخدمات الزراعية المعنية بالابتكار والصمود والإرشاد وأوغندا في إطار مشروع استعادة موارد الرزق في الإقليم الشمالي وفي مدغشقر في إطار برنامج التدريب الحرفي وتحسين الإنتاجية الزراعية. وفي إطار برنامج الترويج للفرص الاقتصادية والاجتماعية الريفية في كابو فيردي، سمحت الاستثمارات في البنية التحتية للمياه والري، إلى جانب التدريب الذي يشجع على استخدام الأسمدة العضوية، للمزارعين بزيادة إنتاجهم بنسبة 64 في المائة ومبيعات السوق بنسبة 161 في المائة، مما انعكس في مكاسب كبيرة في الدخل من المحاصيل. وقد تحققت الأدبيات من هذه النتائج، حيث أظهر الجمع بين البنية التحتية وخدمات الإرشاد نتائج إيجابية في نيبال وإثيوبيا. وعبر هذه المشروعات الناجحة، مكّنت مجموعة قابلة للإدارة من التدخلات المتكاملة في شكل تدريب ومساعدة وإرشاد والحصول على التمويل المزارعين من شراء المدخلات اللازمة (الائتمان والماشية والآلات والمعدات والبذور والري والمهارات وما إلى ذلك)، وتبني ممارسات زراعية وتربية ماشية مخصصة وبالتالي زيادة قدرتهم الإنتاجية. وفي الوقت نفسه، أدت الاستثمارات في البنية التحتية إلى تحسين الوصول المادي إلى الأسواق، في حين أن

أولئك الذين يوفرون روابط سلاسل القيمة - التي تسهل التجميع والتجهيز والتخزين - قللوا من تكاليف المعاملات وزادوا من التسويق. وتجدر الإشارة أيضا إلى أن آليات التسليم المجتمعية - المستخدمة في برنامج الترويج للفرص الاقتصادية والاجتماعية الريفية في كابو فيردي ومشروع القدرة التنافسية والتنمية المستدامة في المنطقة الحدودية الجنوبية الغربية في هندوراس ومشروع استعادة موارد الرزق في الإقليم الشمالي في أوغندا - أدت على الأرجح دورا في دفع الأثر، من خلال تعزيز الملكية والاستفادة من المعرفة المحلية وتعزيز المساءلة.

16- **وأدت التدخلات التي تستهدف الشباب إلى إحداث أثر من خلال الجمع بين التدريب المهني والتدريب الشخصي وتوفير المدخلات والتمويل الأولي.** في مدغشقر (برنامج التدريب الحرفي وتحسين الإنتاجية الزراعية)، مكّن التدريب على المهارات الزراعية، الذي جرى تكييفه على المستوى التعليمي، إلى جانب الممارسة العملية وتوفير المدخلات الأساسية والتوجيه، الشباب من اكتساب مهارات سمحت لهم بتحويل قدراتهم الإنتاجية المحسنة إلى مبيعات ودخل أعلى بنسبة 84 في المائة. وفي الكاميرون (برنامج تشجيع المشروعات الزراعية الرعوية للشباب)، نجحت حزم دعم الزراعة الرعوية في تحسين الإنتاج، بينما أدت الروابط مع التجار والقائمين بالتجهيز إلى زيادة المبيعات بنسبة 112 في المائة، وبالتالي إلى زيادة الدخل بنسبة 45 في المائة. وتبرز المبيعات الملحوظة للماشية والأسماك غير المجهزة، التي لا تضيف قيمة، والتي قام بها الشباب المستهدفون، توجها واعدا للمشروعات المستقبلية في الكاميرون. كما يؤكد استعراض أجرته منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لتقييم مستقبل الشباب الريفي في 24 بلدا ناميا على أهمية التدخلات والسياسات الشاملة المماثلة.

17- **ورغم أن العديد من المشروعات حققت مكاسب قوية في الإنتاج، إلا أن إمكاناتها التحولية لم تتحقق بالكامل بسبب محدودية الاستثمارات في مجالات التجهيز أو الربط بالأسواق.** في كابو فيردي (برنامج الترويج للفرص الاقتصادية والاجتماعية الريفية)، وعلى الرغم من الزيادات الملحوظة في الدخل من المحاصيل، لم يكن هناك نمو إجمالي مماثل للدخل لأن الدخل من الزراعة شكل أقل من 20 في المائة من إجمالي الدخل. وبالإضافة إلى ذلك، واجه المزارعون تحديات في الوصول إلى الأسواق لتسويق منتجاتهم. وحقق المشروع الذي توجهه السوق لصالح أصحاب الحيازات الصغيرة في إسواتيني زيادات في الإنتاج بنسبة 44 في المائة، مما أدى إلى ارتفاع استهلاك الأسر المعيشية بدلا من المشاركة في السوق حيث واجه المزارعون تحديات في الحصول على أسعار عادلة لمحاصيلهم بسبب هيمنة الشركات المملوكة للدولة على تحديد الأسعار. وفي البلدان ذات الظروف الجغرافية الصعبة والبنية التحتية المحدودة، مثل إسواتيني ومنغوليا ونيبال، كان التسويق مقيدا بالمثل على الرغم من التحسينات في الإنتاج. وتتواءم هذه الحالات مع الأدبيات وتؤكد على أهمية معالجة الروابط الناقصة الصحيحة - وخصوصا حواجز سلسلة القيمة لما بعد الحصاد - لتحويل مكاسب الإنتاج إلى تحسينات في الدخل.

18- **ويعد فهم المفاضلة بين عمق الأثر واتساعه بالغ الأهمية لتحقيق الفعالية من حيث التكلفة والوصول بأثر التنمية إلى أقصى حد.** يتحدد نطاق الوصول - الذي يعرّف بأنه عدد الأشخاص الذين جرى الوصول إليهم - إلى حد كبير بالتركيبة السكانية للبلد وحجم الفئة التي يستهدفها الصندوق، أي الفقراء والأشخاص الضعفاء في المناطق الريفية. وفي المقابل، يشير عمق الأثر إلى حجم الأثر - فالمشروعات التي تقدم دعما عميقا ومخصصا للفئات السكانية الضعيفة قد تصل إلى عدد أقل من الناس، ولكنها تحقق نتائج أكثر أهمية، كما لوحظ في مشروعات تقييمات الأثر في التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق. وفي المقابل، قد تحقق التدخلات الأوسع نطاقا مكاسب متوسطة أقل. ومن الناحية الاستراتيجية، يحتاج الصندوق إلى مراعاة هذه المفاضلة لتحقيق التوازن بين عمق التغطية واتساعها.

باء- تعزيز القدرة على الصمود (الهدف الاستراتيجي 3)

19- **لا تكفي زيادة الدخل وحدها لبناء القدرة على الصمود، ما لم ترافقها تدخلات مخصصة ومناسبة للسياق، تعالج جوانب الضعف، والقدرة على التكيف، والقدرة على التعافي على المديين القصير والطويل (الشكل 4).** في تقييم الأثر للصندوق، جرى قياس القدرة على الصمود على أنها القدرة المبلغ عنها ذاتيا على التعافي من الصدمات المناخية وغير المناخية. وفي المتوسط، حسنت المشروعات في العينة القدرة على الصمود بمقدار 5 نقاط مئوية، وهي نتيجة مدفوعة بثلاثة من أصل 16 مشروعا جرى تقييمها. وبالإضافة إلى تجربة برنامج الخدمات الزراعية المعنية بالابتكار والصمود والإرشاد في كمبوديا التي نوقشت في الإطار 1 أعلاه، في مدغشقر (برنامج التدريب الحرفي وتحسين الإنتاجية الزراعية)، تحسن التعافي من الصدمات غير المناخية إلى جانب تحقيق زيادات كبيرة في الإنتاج الزراعي والمشاركة الأقوى في السوق. وفي الجبل الأسود، تحسنت القدرة على الصمود بنسبة 123 في المائة، ويعزى ذلك إلى حد كبير إلى نهج التجميع في مشروع التجميع والتحول الريفيين الذي عزز تنويع الدخل، مما مكّن المزارعين من اعتماد استراتيجيات مسبقة لإدارة المخاطر. وفي إسواتيني، أدى تعزيز البستنة وسلاسل القيمة الخاصة بالبقول إلى زيادة في تنويع المحاصيل بنسبة 67 نقطة مئوية وتنويع الدخل، إلا أن هذه التغييرات لم تعزز القدرة على الصمود - بما يتسق مع الأدلة التي تشير إلى أهمية العوامل التمكينية مثل تطوير السوق وشبكات الأمان الاجتماعي. وتبين أدلة أخرى أيضا أن الزراعة الذكية مناخيا، والوصول إلى الائتمان والتأمين، والشبكات المجتمعية القوية، والاستثمارات في رأس المال البشري والبنية التحتية، كلها عوامل تعمل على تعزيز القدرة على الصمود.

الشكل 4

الأثر على الدخل (الغاية الاقتصادية) والقدرة على الصمود (الهدف الاستراتيجي 3)

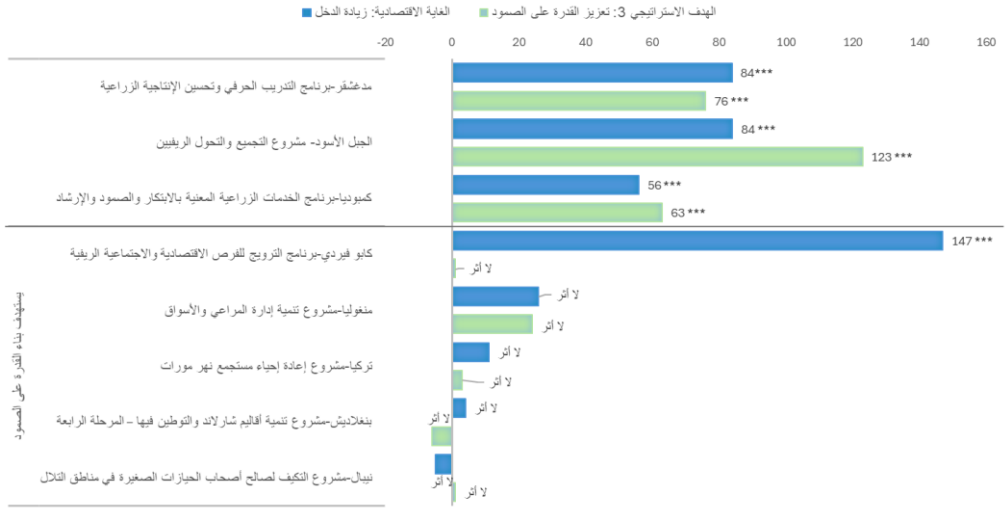

ملاحظة: لا ينطبق في اللغة العربية

20- **وساهمت التدخلات الموجهة في اعتماد ممارسات زراعية قادرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية، إلا أنها لم تسفر بشكل منتظم عن تحسينات في القدرة الذاتية على التعافي أو في الدخل (الشكل 4).** على سبيل المثال، أدى مشروع التكيف لصالح أصحاب الحيازات الصغيرة في مناطق التلال في نيبال إلى زيادة اعتماد التحسينات في مجال تساقط شعر الماشية، وتغذية الماشية داخل الحظائر، ومكافحة تعرية التربة، والتغطية بالنشارة دون تعزيز الدخل أو القدرة على الصمود، ويعزى ذلك جزئيا إلى محدودية التركيز على الروابط بالأسواق. وفي تركيا في إطار مشروع إعادة إحياء مستجمع نهر مورات، في حين ساهم الري وإنشاء المدرجات في تنويع مصادر الدخل، فإنه لم يكن هناك تأثير يذكر على الدخل أو القدرة على الصمود، ويعزى ذلك على الأرجح إلى محدودية الحماية ضد الصدمات. وفي منغوليا، تحسنت إدارة المراعي، ولكن ضعف

الوصول إلى الأسواق والتحديات اللوجستية والبُعد الجغرافي حد من المكاسب الاقتصادية. وفي كابو فيردي، كان لبرنامج الترويج للفرص الاقتصادية والاجتماعية الريفية أثر إيجابي على اعتماد المزارعين للري، مما أدى إلى زيادة الإنتاج والدخل، ولكن محدودية استخدام المحاصيل المقاومة للجفاف حد من القدرة على التعافي. وتتواءم هذه النتائج مع الأدلة الأخرى التي تُظهر أن التكيف مع المناخ وحده لن يعزز القدرة على الصمود ما لم يقترن باستراتيجيات أوسع نطاقا تتناول استقرار الدخل وإدارة المخاطر. كما يعكس الطبيعة الدينامية الطويلة الأجل للقدرة على الصمود، وحقيقة أن توقيت التقييم ربما لم يلتقط سوى النواتج أو النتائج الوسيطة، مثل اعتماد ممارسات مستدامة وقادرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية. وفي الوقت نفسه، ربما تكون هذه الآثار المحدودة على القدرة على الصمود ناجمة جزئيا عن صدمات عالمية متعددة ومتزامنة، أدت إلى تفاقم مواطن الضعف وطغت على أي تأثيرات إيجابية محلية ناجمة عن تدخلات تعزيز القدرة على الصمود. ومن الاعتبارات المهمة الأخرى هي كيفية قياس القدرة على الصمود. وإدراكا للطبيعة المتعددة الأبعاد للقدرة على الصمود، تركز الدراسات على نُهج القياس التي تجمع مؤشرات من القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمؤسسية والصحية. وبالتالي، ينبغي أن تُدمِج تقييمات الأثر المستقبلية مؤشرات أكثر موضوعية ومتعددة المستويات ومراعية للوقت لالتقاط الطبيعة الدينامية والسياقية للقدرة على الصمود بصورة أفضل.

الإطار 2

قياس رأس المال الاجتماعي في مرحلة ما بعد النزاع في كولومبيا

أجري تقييم أثر مشروع بناء قدرات المبادرات الفردية الريفية: الثقة والفرص في إطار التجديد الثاني عشر للموارد الصندوق في مناطق ما بعد النزاع في كولومبيا، مستهدفا المناطق المتضررة بشدة من العنف المرتبط بالقوات المسلحة الثورية في كولومبيا. وأكد التقييم فعالية الاستهداف، حيث أبلغ أكثر من نصف المجموعة المعالجة عن عنف مرتبط بالنزاع. وعلى الرغم من السياق الهش، حقق المشروع نتائج قوية في مجالات الدخل والقدرة على الصمود والتنوع الغذائي وتمكين المرأة. ونظرا لبيئة ما بعد النزاع، أضيفت وحدة مبتكرة لقياس رأس المال الاجتماعي، مع التركيز على الثقة والإيثار. وبينما أشارت النتائج الأولية إلى انخفاض في الثقة، كشف المزيد من التحليل باستخدام البيانات الجغرافية المكانية عن تركيز هذه الانخفاضات في المناطق ذات الوجود التنظيمي المنخفض، والحيازة الخاصة للأراضي، وعدم زراعة الكوكا. ويشير ذلك إلى أن تأثير المشروع على رأس المال الاجتماعي تشكّل من خلال النسيج الاجتماعي الموجود مسبقا للمجتمع المحلي وحوكمة الأراضي، مما سلط الضوء على الحاجة إلى اتباع نُهج مخصصة في المناطق المتضررة من النزاع.

جيم- التغذية وتمكين المرأة

21- **أظهرت تقييمات الأثر لفترة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق تحسينات في الأمن الغذائي، ولكن التنوع الغذائي ظل محدودا - مما يعكس غياب التصميم الخاص بالتغذية في عينة المشروعات التي جرى تقييمها.** أظهرت تقييمات الأثر لفترة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق تحسنا في الأمن الغذائي بنسبة 8 في المائة في المتوسط (وفقا لمقياس تجربة انعدام الأمن الغذائي)، مدفوعا بستة مشروعات. كما أدت المشروعات في كابو فيردي وأوزبكستان، ذات أكبر آثار تحويلية على الدخل، إلى مكاسب في الأمن الغذائي بنسبة 26 في المائة و9 في المائة على التوالي. وفي إسواتيني (المشروع الذي توجهه السوق لصالح أصحاب الحيازات الصغيرة)، نتجت مكاسب الأمن الغذائي عن زيادة استهلاك المحاصيل المستهدفة ودعم المنتجين الذين يعانون من "عجز غذائي" على مستوى الكفاف. ومع ذلك، كانت التحسينات في النتائج التغذوية، مثل التنوع الغذائي (وفقا لمقياس درجة التنوع الغذائي الأسري) محدودة حتى مع زيادة الدخل، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى عدم وجود تصميم خاص بالتغذية في معظم مشروعات تقييمات الأثر لفترة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق نظرا لأنه جرى تصميمها قبل تعميم التغذية في الصندوق. وأخيرا، تشير بيانات تقييم الأثر لفترة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق إلى أن الأنماط الغذائية كانت بالفعل متنوعة نسبيا في البداية، مما يجعل تحقيق المزيد من التحسينات في التنوع الغذائي واكتشافها أكثر صعوبة. وتؤكد هذه النتائج على أهمية تحسين استهداف المشروعات للمناطق والمجموعات السكانية ذات التنوع الغذائي المنخفض والحاجة إلى إعادة النظر في المؤشرات المستخدمة لقياس التغذية.

22- **وتشير الأدلة المنهجية بشأن النُهج المراعية للتغذية إلى أن التدخلات المتكاملة والمتعددة القطاعات - التي تتناول الوصول الاقتصادي، وتمكين المرأة، وتمكين البيئات الصحية - هي الأكثر فعالية في معالجة الأسباب المنهجية لسوء التغذية**. أجرى مكتب التقييم المستقل في الصندوق تقييما مواضيعيا للدعم الذي يقدمه الصندوق للتغذية وأشار إلى الحاجة إلى تطبيق منهجي لعدسة النظم الغذائية وزيادة الاستجابة لاحتياجات التغذية المحددة السياق. ودعا إلى التحول نحو نُهج أكثر شمولا ومتعددة القطاعات تدمج التواصل لتغيير السلوك والتثقيف التغذوي وتقوية الأغذية ودعم الحدائق المنزلية والسلامة الغذائية والوصول إلى المياه والروابط بين المناخ والتغذية، إلى جانب تعميم مراعاة المنظور الجنساني بشكل أقوى وتحسين المواءمة بين أهداف التغذية ومسارات الأثر ومؤشرات الرصد. كما جرى تحديد تعزيز الشراكات وتحسين قدرة الموظفين وتبادل المعرفة بفعالية أكبر ودمج التغذية في وقت مبكر من دورة المشروع على أنها حاسمة لزيادة الأثر. وتتمتع مشروعات الصندوق واستراتيجياته بمكانة جيدة للمساهمة في مجالات غير مستكشفة ولكن استراتيجية لتعزيز النتائج التغذوية، من خلال التدخلات الزراعية، بما في ذلك سلسلة إمداد الأغذية وأنظمة السلامة الغذائية وأنشطة سلاسل القيمة في منتصف المسار والشراكات بين القطاعين العام والخاص.

23- **ومن المرجح أن تعمل آليات الاستهداف القائمة على المنظور الجنساني وآليات التنفيذ الشاملة على تعزيز تمكين المرأة**. تحسن تمكين المرأة بنسبة 10 في المائة في المتوسط، مدفوعا بزيادة عدد مصادر الدخل التي تملك المرأة سلطة اتخاذ القرار بشأنها إما بمفردها أو بالاشتراك مع الرجل. وقد أظهرت ثلاثة مشروعات موجهة نحو الثروة الحيوانية - مشروع تنمية إدارة المراعي والأسواق في منغوليا، ومشروع تنمية سلاسل قيمة منتجات الألبان في أوزبكستان، ومشروع التجميع والتحول الريفيين في الجبل الأسود آثارا واعدة حيث أصبحت النساء تشارك في تغذية ورعاية الحيوانات، مما زاد من دورهن في صنع القرار في الإنتاج واستخدام الدخل. وفي منغوليا، (مشروع تنمية إدارة المراعي والأسواق) شمل المشروع تدريبا يراعي المنظور الجنساني، وأدوات مالية مكيفة، وبناء قدرات مخصصة للنساء، وتشكيل مجموعات نسائية. وفي الجبل الأسود (مشروع التجميع والتحول الريفيين)، منح نظام تسجيل يراعي المنظور الجنساني لتخصيص المنح المقابلة نقاطا إضافية للطلبات المقدمة من الأسر المعيشية التي تعولها نساء. وفي إسواتيني (المشروع الذي توجهه السوق لصالح أصحاب الحيازات الصغيرة) وأوغندا (مشروع استعادة موارد الرزق في الإقليم الشمالي)، وجهت مشاركة النساء في التدريب والتوجيه مشاركتهن في مجموعات المنتجين. وفي جميع هذه المشروعات، ضمنت آليات التنفيذ هذه المشاركة الفعالة للمرأة طوال دورة المشروع، وتنمية المهارات، والثقة لتولي أدوار أكثر فعالية، مما أدى إلى تحسين تمكين المرأة. ويجب على مشروعات سلاسل القيمة، على وجه الخصوص، أن تشرك عن عمد الفئات المهمشة لتجنب تعميق أوجه عدم المساواة. وبينما يمكن أن يؤدي تحسين الوصول إلى الأسواق إلى دعم التمكين، فإن الأدلة تُظهر أنه قد يفاقم أيضا الفوارق داخل الأسرة المعيشية أو المجتمع المحلي. وبينما يُظهر ثلث مشروعات تقييم الأثر لفترة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق تقدما في هذا الجانب، فإن هناك مجالا أوسع للتدخلات المستقبلية لتعزيز قدرة المرأة على اتخاذ القرار والتحكم في الأصول.

خامسا- ماذا تعلم الصندوق من مشروعات سلسلة القيمة التابعة له؟

24- **يعد تطوير سلسلة القيمة محورا أساسيا في استراتيجية الصندوق، حيث إن أكثر من ثلاثة أرباع المشروعات صممت لربط صغار المنتجين بالأسواق**. خلص تقييم الصندوق لسلاسل القيمة لعام 2023 إلى أن 76 في المائة من مشروعات الصندوق الموافق عليها منذ عام 2010 أدمجت صراحة نهجا بشأن سلاسل القيمة، مع التركيز على تقوية الروابط بين المنتجين والقائمين بالتجهيز والمشترين. ويمثل هذا تطورا ملحوظا عن تركيز الصندوق المبكر في ثمانينات وتسعينات القرن الماضي على تعزيز الإنتاجية والتركيز المحدود على عمليات ما بعد الإنتاج. ونتيجة لذلك، أدرك الصندوق منذ العقد الأول من القرن الحادي والعشرين بشكل متزايد أن تحسين الإنتاجية وحده غير كاف، وبدأ في اعتماد منطق أكثر توجها نحو السوق.

25- **ويعرض هذا القسم نتائج دراسة معمقة تشمل 34 تقييما من تقييمات الأثر أجريت خلال العقد الماضي على تدخلات سلسلة القيمة**. من بين 58 تقييما للأثر أجريت خلال دورات التجديد العاشر إلى الثاني عشر لموارد الصندوق (بين عامي 2016 و2024)، صنف 34 منها كمشروعات سلاسل القيمة بناء على تقييم سلاسل القيمة، مما يتيح رؤية شاملة لنهج الصندوق المتطور في هذا المجال. وتجدر الإشارة إلى أنه من الفريد وجود هذه الكتلة الحرجة من تقييمات الأثر المتاحة بشأن هذا الموضوع، مما يسمح بالتوصل إلى استنتاجات قوية بشأن الأثر الإجمالي لهذه التدخلات على نتائج سبل العيش الرئيسية. ويُثرى هذا التحليل بتجميع الدروس الرئيسية المستفادة على مستوى المشروعات لفهم ما نجح، ولماذا، وكيف يمكن أن يحسن الصندوق نهجه لتحقيق مكاسب أعمق في مجالي الدخل والتغيير الريفي التحويلي.

26- **وأظهرت مشروعات سلسلة القيمة التابعة للصندوق تباينا كبيرا في نطاق مشاركة القطاع الخاص ومستواها وعمقها**. صنف تقييم سلاسل القيمة المشروعات كتدخلات متعلقة بسلاسل القيمة إذا تضمنت استراتيجيات صريحة لرفع مستوى الإنتاج في مرحلة التصميم. وشمل ذلك تحسين العمليات والمنتجات (مثل تحسين المدخلات أو معايير الجودة)، والروابط الوظيفية والرأسية (مثل الروابط بين المنتجين والمشترين)، واستحداث بنية تحتية أو مؤسسات أو سياسات داعمة. كما صُنفت المشروعات بناء على كثافة مشاركة القطاع الخاص، باستخدام مقياس من 0 (لا توجد شراكات) إلى 3 (شراكات متعمقة بين المنتجين والقطاع العام والقطاع الخاص). وتتنوع المشروعات من حيث النطاق: يركز بعضها على مرحلة الإنتاج، ويدعم المزارعين من خلال التدريب والمدخلات، ويعزز مجموعات المنتجين لتعزيز التنسيق والوصول إلى الأسواق، ويهدف إلى زيادة الغلة والدخل ومشاركة المرأة عند تصميمها بشكل شمولي. ويتجاوز البعض الآخر الإنتاج ليدعم التجميع والتجهيز والتسويق والحصول على التمويل وإصدار الشهادات والزراعة التعاقدية، بهدف زيادة تحقيق الأسعار، وتقليل خسائر ما بعد الحصاد، وتحسين فرص الحصول على الائتمان، وتخفيف مخاطر الدخل. وتعد هذه النُهج الأكثر تكاملا واعدة للغاية لتحقيق نمو مستدام في الدخل وبناء القدرة على التكيف. ويلخص الشكل 5 هذه المسارات.

الشكل 5

مسارات تدخلات الصندوق في سلاسل القيمة – من المدخلات إلى الآثار

ألف- ما تظهره الأدلة المستخلصة من تقييمات الأثر

27- **حققت مشروعات سلسلة القيمة مكاسب إنتاجية قوية على نحو متسق، إذ عالجت جميعها تقريبا القيود الرئيسية في مرحلة الإنتاج**. من الكاكاو في المحيط الهادي إلى الأرز في غرب أفريقيا، ساعدت استثمارات الصندوق في تطوير سلاسل القيمة المزارعين على زيادة غلة محاصيلهم مع مراعاة الأسواق. وخلص التحليل التجميعي لتقييمات مشروعات سلاسل القيمة البالغة 34 مشروعا إلى أن الإنتاجية الزراعية تحسنت بنسبة 43 في المائة في المتوسط، مما يؤكد أن تدخلات مرحلة الإنتاج تمثل محركات موثوقة للنجاح (الشكل 6). وقد تحققت هذه المكاسب من خلال تحسين استخدام المدخلات، وتحسين الممارسات الزراعية، وخدمات الإرشاد الزراعي المتوائمة مع احتياجات السوق. وفي أوزبكستان، ارتفع إنتاج المحاصيل للهكتار الواحد بنسبة 77 في المائة في إطار مشروع تنمية سلاسل قيمة منتجات الألبان، وبنسبة 68 في المائة في مشروع التجميع والتحول الريفيين في الجبل الأسود. وفي برنامج تنمية سلاسل القيمة في نيجيريا، زاد إنتاج الأرز بنسبة 63 في المائة، وفي برنامج دعم البنى الأساسية التسويقية وإضافة القيمة والتمويل الريفي في جمهورية تنزانيا المتحدة، ارتفعت غلة الأرز والذرة بنسبة 64 في المائة و35 في المائة على التوالي. كما شهدت المشروعات في جزر المحيط الهادي تحسينات كبيرة في المحاصيل عالية القيمة: تضاعفت غلة الكاكاو والبن تقريبا في مشروع الشراكات المنتجة في الزراعة في بابوا غينيا الجديدة، وزاد إنتاج الكاكاو وجوز الهند بنسبة 62 في المائة في برنامج التنمية الريفية - المرحلة الثانية في جزر سليمان. وسواء كانت هذه المشروعات تركز على المحاصيل الأساسية أو النقدية، فقد نجحت من خلال تعزيز أسس الإنتاجية الزراعية بما يتماشى مع الأهداف التجارية والموجهة نحو السوق.

الشكل 6

آثار مشروعات سلاسل القيمة في إطار التجديد العاشر إلى التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق وفقا لمؤشرات إطار إدارة النتائج[3]

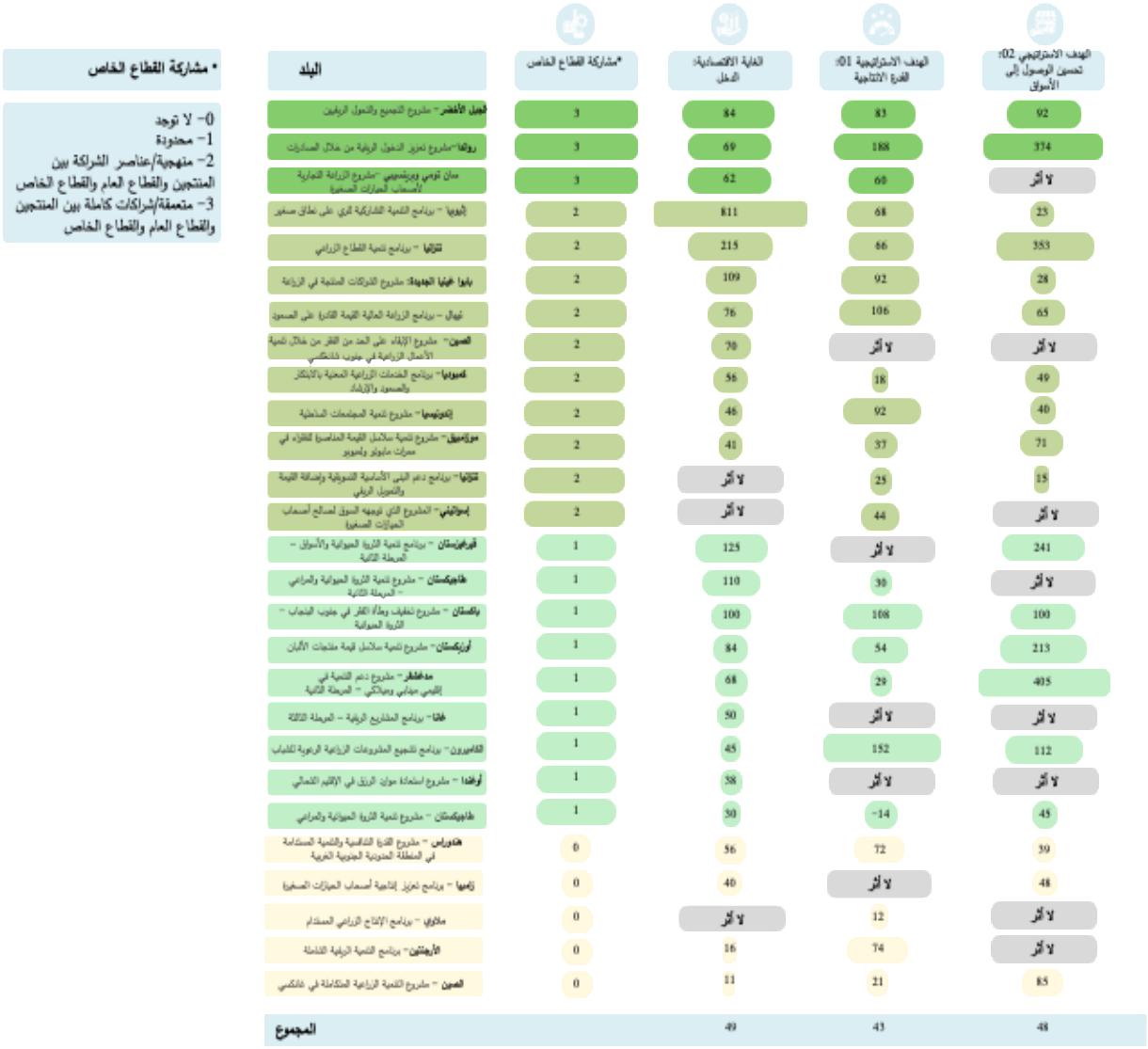

البلد	•مشاركة القطاع الخاص	الغاية الاقتصادية: الدخل	الهدف الاستراتيجي 01: القدرة الانتاجية	الهدف الاستراتيجي 02: تحسين الوصول إلى الأسواق
فيجل الأخضر – مشروع التجميع والتحول الريفيين	3	84	83	92
روافا–مشروع تعزيز الدخول الريفية من خلال الصادرات	3	69	188	374
مدن نومي وبريمبيي –مشروع الزراعة التجارية لأصحاب الحيازات الصغيرة	3	62	60	لا أثر
إنبوبا – برنامج التنمية التشاركية للري على نطاق صغير	2	811	68	23
تنزانيا – برنامج تنمية القطاع الزراعي	2	215	66	353
بابوا غينيا الجديدة: مشروع الشركات المتنامية في الزراعة	2	109	92	28
نيبال – برنامج الزراعة العالية القيمة القادرة على الصمود	2	76	106	65
الصين– مشروع الإيفاء على الحد من الفقر من خلال تنمية الأسواق الزراعية في جنوب شانكسي	2	70	لا أثر	لا أثر
كمبوديا– برنامج الخدمات الزراعية المعنية بالابتكار والصمود والازدهار	2	56	18	49
إندونيسيا – مشروع تنمية المجتمعات الساحلية	2	46	92	40
مولديفيش – مشروع تنمية سلاسل القيمة المتناسبة للتغذية في ممرات مايوتو وأمبوبو	2	41	37	71
تنزانيا– برنامج دعم البنى الأساسية التسويقية وإضافة القيمة والتمويل الريفي	2	لا أثر	25	15
إسواتيني– المشروع التي توجهه السوق لصالح أصحاب الحيازات الصغيرة	2	لا أثر	44	لا أثر
قيرغيزستان – برنامج تنمية الثروة الحيوانية والأسواق – المرحلة الثانية	1	125	لا أثر	241
طاجيكستان – مشروع تنمية الثروة الحيوانية والمراعي – المرحلة الثانية	1	110	30	لا أثر
باكستان – مشروع تخفيف وطأة الفقر في جنوب البنجاب – الثروة الحيوانية	1	100	108	100
أوزبكستان– مشروع تنمية سلاسل قيمة منتجات الألبان	1	84	54	213
مدغشقر– مشروع دعم التنمية في إقليمي مينابي وميلاكي – المرحلة الثانية	1	68	29	405
غانا– برنامج المشاريع الريفية – المرحلة الثالثة	1	50	لا أثر	لا أثر
الكاميرون– برنامج لتجميع المشروعات الزراعية الريفية للشباب	1	45	152	112
أوغندا – مشروع استعادة موارد الرزق في الإقليم الشمالي	1	38	لا أثر	لا أثر
طاجيكستان – مشروع تنمية الثروة الحيوانية والمراعي	1	30	-14	45
هندوراس – مشروع القدرة التنافسية والتنمية المستدامة في المنطقة المتوسطية الجنوبية الغربية	0	56	72	39
زامبيا – برنامج تعزيز إنتاجية أصحاب الحيازات الصغيرة	0	40	لا أثر	48
مالاوي – برنامج الإنتاج الزراعي المستدام	0	لا أثر	12	لا أثر
الأرجنتين– برنامج التنمية الريفية الشاملة	0	16	74	لا أثر
الصين – مشروع التنمية الزراعية المتكاملة في شانكسي	0	11	21	85
المجموع		49	43	48

28- **ولوحظت أقوى المكاسب في المبيعات والدخل في المشروعات التي رسخت مشاركة القطاع الخاص من خلال شراكات منظمة بين المنتجين والقطاع العام والقطاع الخاص ومنصات أصحاب المصلحة المتعددين.** في المتوسط، أدت مشروعات سلاسل القيمة التابعة للصندوق إلى زيادة الوصول إلى الأسواق بنسبة 48 في المائة ودخل الأسر المعيشية بنسبة 49 في المائة (الشكل 6)، وهو ما يعادل مكاسب سنوية قدرها 251 3 دولارا أمريكيا في المبيعات و585 4 دولارا أمريكيا في الدخل (بتعادل القوة الشرائية لعام 2015).[4] وجاءت أهم النتائج من المشروعات التي تضمنت شراكات قوية مع القطاع الخاص، مثل مشروع تعزيز الدخول الريفية من خلال الصادرات في رواندا، الذي عمل عبر سلاسل القيمة الخاصة بالبن والبستنة، حيث أشرك

[3] لا تنطبق في اللغة العربية.

[4] بالإضافة إلى متوسط دخل ومبيعات أسرة معيشية غير مستفيدة مقارنة، والذي بلغ 400 9 دولار أمريكي و800 6 دولار أمريكي على التوالي. وهذه القيم النقدية تقريبية، وقد حُسِبت بتطبيق متوسط الأثر المقدر من التحليل الوصفي لمشروعات سلاسل القيمة في التجديدين العاشر والثاني عشر لموارد الصندوق. واستبعدت بيانات التجديد العاشر لموارد الصندوق من حساب متوسطات مجموعات الضبط هذه، لأنها غير موحدة.

المؤسسات المالية والجهات الفاعلة في السوق وتعاونيات البن. وأدى هذا النهج إلى زيادة دخل مزارعي البن بنسبة 34 في المائة وبأكثر من 500 في المائة لمنتجي البستنة، رغم أن ذلك أفاد في الغالب المزارعين الأكبر حجما والأكثر تنافسية. وقد يفيد نجاح هؤلاء المزارعين المنتجين الأصغر بشكل غير مباشر، ولكن هذه التأثيرات ليست مضمونة وتتطلب تصميما متعمدا وشموليا للمشروع. ويمكن لأدوات مثل التحليل الاقتصادي المسبق الذي يستلزم محاكاة دقيقة في ظل سيناريوهات مختلفة أن تساعد في فهم الآثار التوزيعية عند التصميم. وفي المقابل، حقق مشروع التجميع والتحول الريفيين في الجبل الأسود نتائج أكثر شمولا، حيث ارتفعت مبيعات الماشية بنسبة 92 في المائة ومبيعات الحليب بنسبة 67 في المائة بين أصحاب الحيازات الصغيرة من خلال منصات شاملة متعددة الأطراف وشراكات بين القطاعين العام والخاص (انظر الإطار 3).

الإطار 3

من المجموعات إلى الزبائن – كيف عزز مشروع التجميع والتحول الريفيين في الجبل الأسود المبيعات والدخل من خلال شراكات استراتيجية بين القطاعين العام والخاص

يتميز مشروع التجميع والتحول الريفيين في الجبل الأسود، وهو تدخل شامل من خلال الشراكة بين المنتجين والقطاع العام والقطاع الخاص، باستراتيجيته الشاملة لسلسلة القيمة، التي تجمع بين دعم الإنتاج، والاستثمار في البنية التحتية، والشراكات القوية مع الشركات الزراعية والمؤسسات المالية والجهات الفاعلة في السوق. ومن خلال مجموعات سلسلة القيمة، أقام المشروع شراكات شاملة وروابط تجارية، مستخدما منصات متعددة الأطراف لربط أكثر من 000 4 مزارع صغير بالقائمين بالتجهيز، وموردي المدخلات، والخدمات الاستشارية، والمشترين. وعزز هذا النموذج الجماعي مكانة المزارعين في السوق، وجذب الاستثمارات، وحسن الشراكات التجارية. كما قللت الاستثمارات في الطرق والبنية التحتية للمياه عوائق الوصول إلى الأسواق. ونتيجة لذلك، زاد عدد المشترين لدى المشاركين في المشروع بنسبة 94 في المائة، وزادت مبيعاتهم إلى المتاجر الكبرى بنسبة 8 في المائة، وحققوا نموا ملحوظا في مبيعات الماشية (+92 في المائة) والحليب (+67 في المائة)، مما أدى إلى زيادة دخل الفرد بنسبة 34 في المائة.

29- **لا تكفي زيادة الإنتاج والمبيعات – فبدون الاستثمار في "الحلقة المتوسطة المفقودة" في سلسلة القيمة، غالبا ما لا تتحقق زيادات فعلية في الدخل.** زادت العديد من المشروعات الإنتاجية والمبيعات ولكنها واجهت صعوبة في تحويل ذلك إلى دخول أعلى بسبب الاختناقات في المراحل النهائية من العمليات. وفي برنامج التنمية الريفية - المرحلة الثانية في جزر سليمان، استفاد مزارعو الكاكاو من شراكات الأعمال الزراعية وارتفاع الأسعار، بينما لم يرى مزارعو جوز الهند أي مكاسب لأن انخفاض الأسعار العالمية ثبطت الحصاد على الرغم من الاستثمارات في معدات التجهيز. وبالمثل، في مشروع الشراكات المنتجة في الزراعة في بابوا غينيا الجديدة، حقق مزارعو الكاكاو نتائج قوية من خلال تجديد أشجار الكاكاو القديمة واستصلاح الطرق، ولكن واجه مزارعو البن، على الرغم من تبني ممارسات محسنة، غلة ضعيفة وروابط سوقية ضعيفة وأسعارا منخفضة، مما دفع الكثيرين منهم إلى التخلي عن إنتاج البن. وتوضح هذه الأمثلة أن نمو الدخل يتطلب تعزيزا شاملا لسلاسل القيمة، وخصوصا في مرحلة ما بعد الحصاد والنقل والتسويق. وحتى عندما يجري سد هذه الفجوات، يمكن لعوامل خارجية مثل تقلب الأسعار العالمية أن تكبح العوائد - مما يؤكد أهمية تقييم آليات تخفيف المخاطر بعناية في مرحلة تصميم المشروع.

باء- ما تعنيه هذه الدروس لتصميم المشروعات

30- يهدف هذا القسم إلى استخلاص الدروس المستفادة من أجل تصميم مشروعات سلسلة القيمة بما يعزز قدرتها على تحقيق تحسينات كبيرة ومستدامة في رفاه المشاركين.

31- **وتجاوز مرحلة الإنتاج: الاستثمار في "المراحل الوسطى" الحاسمة من سلسلة القيمة.** تظهر مشروعات الصندوق الناجحة باستمرار أن الاستثمار في التخزين والتجهيز والتسويق (وهي المراحل "الوسطى" من السلسلة) يساعد أصحاب الحيازات الصغيرة على تحقيق قيمة أكبر ودخل أكثر استقرارا. وتُظهر الأدلة أن هذه الخدمات، التي غالبا ما تقدمها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تُقيم روابط رئيسية بين المزارعين والأسواق، ويمكن أيضا أن توفر خدمات أعمال مثل الائتمان والتدريب، وأن تدعم استدامة سلاسل القيمة ما

بعد المشروعات. وكانت الشراكات القوية مع القطاع الخاص، والبنية التحتية المحسنة، ومنصات مثل منصات الشراكة بين المنتجين والقطاع العام والقطاع الخاص، كما هو الحال في مشروع تعزيز الدخول الريفية من خلال الصادرات في رواندا ومشروع التجميع والتحول الريفيين في الجبل الأسود، فعالة للغاية في ربط المزارعين بأسواق أكثر ربحية.

32- **ويمكن أن يؤدي التخصص إلى زيادة العوائد – لكنه يزيد مستوى الضعف في الوقت نفسه. ولذا يجب دمج تدخلات بناء القدرة على الصمود بصراحة في تصميم المشروعات**. غالبا ما تعزز مشروعات تطوير سلاسل القيمة الدخل عن طريق تشجيع التخصص في المنتجات عالية القيمة، إلا أن ذلك يمكن أن يزيد أيضا التعرض لصدمات المناخ والسوق. وقد تحققت النتائج الأكثر قدرة على الصمود عندما اقترنت مكاسب الإنتاجية بالتكيف مع المناخ وإدارة المخاطر، كما هو الحال في استثمارات الري في برنامج التنمية التشاركية للري على نطاق صغير في إثيوبيا. كما تعد الخدمات المالية والادخار والتأمين أساسية لمساعدة المزارعين على تحمل الصدمات وتعزيز أمنهم على المدى الطويل.

33- **ويتطلب تقييم تدخلات سلاسل القيمة أكثر من مجرد قياس الآثار المتوسطة**. يتطلب فهم أثر سلاسل القيمة تجاوز المتوسطات لتقييم مواطن توليد القيمة والتدخلات الأكثر فعالية من حيث التكلفة. وعلى سبيل المثال، جمع مشروع التجميع والتحول الريفيين في الجبل الأسود بين أخذ العينات والاستشعار عن بُعد لتحديد المكونات ذات أكبر أثر. وينبغي أن تستخدم التقييمات المستقبلية تصاميم متعددة الأذرع، وأن تقيّم التداعيات غير المباشرة الأوسع نطاقا على العمالة والأراضي والأسواق لاستخلاص التأثيرات غير المباشرة وإمكانية خلق فرص العمل.

34- **ويبقى تطوير سلسلة القيمة مدخلا قويا لتحقيق التحول الريفي الشامل والمستدام.** غير أن تحويل الإنتاجية ومكاسب السوق إلى تحسينات مستدامة في سبل العيش ليس تلقائيا. ولتحقيق أثر مستدام، يجب على المشروعات المستقبلية أن تحسن استهدافها، وتعزز مشاركة القطاع الخاص، وتستثمر في وظائف المرحلة الوسطى، وتدمج أهداف القدرة على الصمود والتغذية بشكل كامل في نظريات التغيير الخاصة بالمشروعات. وسيؤدي تناول هذه الأبعاد معا إلى إطلاق العنان للإمكانات التحويلية لنُهج سلاسل القيمة.

سادسا- الاستنتاجات والخطوات التالية

35- **يهدف هذا التقرير إلى تحديد الظروف التي تمكن المشروعات التي يدعمها الصندوق من تحقيق آثار تحويلية** - تُعرّف بأنها الآثار التي يتجاوز حجمها 50 في المائة. واستنادا إلى 16 تقييما للأثر أجري خلال فترة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق، واستعراض أوسع نطاقا شمل 34 تقييما للأثر بشأن سلاسل القيمة، يحدد التقرير أنواع التدخلات وآليات التنفيذ وتصميمات المشروعات التي تؤدي إلى آثار تحويلية. وتعمل هذه النتائج كقاعدة أدلة متينة لإرشاد الصندوق في استثماراته المستقبلية وتوجهه الاستراتيجي.

36- **وتجميع التدخلات المتكاملة في حزم يفتح الباب أمام التحويل**. جمعت المشروعات التي حققت آثارا تحويلية تدخلات مترابطة ومتكاملة في حزم. وحققت المشروعات المتعددة المكونات، التي عالجت قيود السيولة والمعلومات والربط في آن واحد، أفضل أداء. وأثبت التجميع في حزم قدرته التآزرية عند تصميم التدخلات لمعالجة القيود المترابطة.

37- **وتعتبر الاستثمارات في المراحل المتوسطة ضرورية في مشروعات سلسلة القيمة**. إن مكاسب الإنتاج وحدها غير كافية. ويؤدي دمج الاستثمارات في المراحل المتوسطة - مثل التجميع والتخزين ومناولة ما بعد الحصاد وإضافة القيمة – إلى دعم مكاسب الإنتاجية وتحقيق دخل وربحية أعلى. وقد مكّنت شراكات القطاع الخاص، مثل الشراكة بين المنتجين والقطاع العام والقطاع الخاص ومنصات أصحاب المصلحة المتعددين، المزارعين من تحقيق أكبر المكاسب من حيث المبيعات والدخل.

38- **ويجب تخطيط تدخلات بناء القدرة على الصمود عند التصميم** وأن تُدمج البنية التحتية الذكية مناخيا، ومصادر الدخل المتنوعة، وأدوات تخفيف المخاطر، ومكونات سبل العيش التي تعالج الضعف على المديين القصير والطويل.

39- **وتعتبر آليات التنفيذ الشاملة** ضرورية لإحداث الآثار، ويجب أن تستهدف بشكل صريح الأسر المعيشية التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي، والنساء، والشباب، والمجموعات المهمشة. ويجب أن يعكس هذا الدعم القدرات والقيود والتطلعات المحلية.

40- **نحو استراتيجية أثر موجهة نحو التعلم.** سيتجاوز مستقبل استراتيجية الصندوق بشأن تقييم الأثر تقدير متوسط التأثيرات، ويتجه نحو نهج موجه نحو التعلم، وآني، ويدعم صنع القرار. ومن شأن إعادة تحديد مكانة تقييمات الأثر كأدوات للتعلم أن يعزز مرونة الصندوق وفعاليته في تنفيذ مهمته المتعلقة بالتحول الريفي. وفي إطار التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، سيجري اختيار تقييمات الأثر وتصميمها بشكل أكثر استراتيجية لتوليد الأدلة حيثما لا تزال هناك فجوات معرفية، مثل تدخلات التغذية، وآليات التنفيذ، ونماذج مشاركة أصحاب المصلحة، وعوائد الاستثمار. ومن شأن اعتماد جدول أعمال مسبق للتعلم، بما في ذلك تقييمات الأثر المصممة لتوفير رؤى على طول الطريق، أن يتيح التعلم الآني، وتصحيح المسار، والإدارة التكيفية.

41- **نحو نظام قياس أكثر ذكاء: التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق وما بعده**. سيجري إيلاء اهتمام أكبر لضمان أن تكون أطر القياس والمؤشرات وتقييمات الأثر ملائمة للغرض. ويجب أن تكون المؤشرات ذات صلة لالتقاط الآثار التحويلية في مختلف المجالات (مثل القدرة على الصمود والتغذية).

42- **موازنة عمق الأثر مقابل اتساعه**. يتعين على التصميمات المستقبلية أن تأخذ بعين الاعتبار صراحة المفاضلة بين العمق والاتساع، حيث لا تستطيع كل الاستثمارات تحقيق الحجم والكثافة في نفس الوقت.

نهج ومنهجية تقييم الأثر في فترة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق

1- **إن منهجية تقييم الأثر في فترة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق هي نهج موحد جرى تطويره بدقة ويركز على المساءلة والتعلم.** جرى وضع هذه المنهجية في الأصل خلال التجديد التاسع لموارد الصندوق، ووضعت في صيغتها الأخيرة خلال التجديد العاشر لموارد الصندوق، ثم أُضفي عليها الطابع المؤسسي بشكل كامل في التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق، ووثقت في العديد من المنافذ الأكاديمية، واستعرضها فريق استشاري خارجي. وفي دورة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق، استُخدمت طريقة أخذ عينات عشوائية من مستويات إقليمية لاختيار المشروعات التي ستخضع لتقييم الأثر، بما يضمن التنوع الجغرافي، ثم تطبيق تقييم الأثر على مستوى المشروع. ولكل مؤشر من مؤشرات إطار إدارة النتائج من المستوى الثاني، تُجمع تقديرات أثر المشروع وتُسقط على النطاق الإجمالي لكامل حافظة المشروعات المغلقة في التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق، وذلك لتقدير الإنجازات على المستوى المؤسسي بالمقارنة مع أهداف مؤشرات التنمية من المستوى الثاني. ويرد وصف لكل خطوة من هذه الخطوات الأربع المتمايزة على التوالي.

2- **وسيشكل التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق تحولا استراتيجيا نحو تقييمات الأثر الموجهة نحو التعلم.** في المستقبل، سيعيد الصندوق معايرة استراتيجيته لتقييم الأثر لوضع تركيز أكبر على التعلم الاستراتيجي. وسيجري استخدام تقييمات الأثر بشكل أكثر انتقائية لتوليد الأدلة في المجالات التي لا تزال تعاني من فجوات معرفية، مع الاستفادة من الكم المتنامي من الأدلة المتوفرة في المجالات التي تكون فيها الآثار مفهومة جيدا. وهذا التحول يعني التوجه نحو جدول أعمال أكثر استباقية بشأن التعلم، حيث تُصمم التقييمات وتُدمج في مرحلة مبكرة من دورة المشروع لتوليد رؤى آنية، بدلا من الاعتماد فقط على التقييمات اللاحقة. ويهدف هذا النهج الاستباقي إلى تعزيز فائدة تقييمات الأثر في الإدارة التكيفية، وتصحيح المسار، والتعلم - سواء داخل المشروعات أو عبر حافظة الصندوق العالمية.

ألف- اختيار العينة

3- **تتكون العينة الخاصة بتقييم الأثر في فترة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق من 16 مشروعا** (انظر الجدول 1)، وهو ما يعادل 15.7 في المائة من المشروعات التي جرى إغلاقها بين عامي 2022 و2024 والتي يبلغ مجموعها 102 مشروع. وقد تحقق ذلك من خلال استخدام عينة عشوائية من مستويات إقليمية ومعايير الاستبعاد.[5]

4- **وبُذلت جهود لضمان أن تكون عينة تقييم الأثر ممثلة للحافظة الإقليمية وتقليل التحيز المحتمل في الاختيار إلى أدنى حد.** وفي محاولة لمعالجة التوصيات الصادرة عن الدورة السابعة والعشرين بعد المائة للمجلس التنفيذي المنعقدة في سبتمبر/أيلول 2019، والدورتين السادسة بعد المائة والتاسعة بعد المائة للجنة التقييم المنعقدتين في سبتمبر/أيلول 2019 ويونيو/حزيران 2020 على التوالي،[6] جرى اتباع عينة عشوائية من مستويات إقليمية (مع معايير استبعاد محددة) للمشروعات التي أغلقت خلال دورة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق. وعلاوة على ذلك، وكما هو الحال في تقييمات الأثر لدورة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق،

[5] جرى استبعاد بعض المشروعات من القائمة العشوائية بسبب تأجيل تاريخ الإغلاق إلى ما بعد عام 2024 (إلا إذا حدث ذلك بسبب وجود تمويل إضافي يؤدي إلى التوسع الجغرافي وكان المشروع قد صرف ما لا يقل عن 70 في المائة من إجمالي مبلغه)؛ أو إذا أُجري تقييم للأثر في البلد خلال دورة تقييم الأثر في فترة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق وحالت مشاكل أخرى مثل النزاعات المحلية أو الوطنية دون جمع البيانات.

[6] في الدورة السادسة بعد المائة للجنة التقييم (التي عقدت في سبتمبر/أيلول 2019)، قدم مكتب التقييم المستقل في الصندوق تعليقات تفيد بأنه "في حين ينبغي أن يكون التعلم أولوية، فإن تحقيق التوازن بين التعلم والمساءلة من خلال إدخال عنصر العشوائية في اختيار المشروعات لتقييمات الأثر له نفس القدر من الأهمية".

بُذلت جهود لإجراء العناية الواجبة التي أوصى بها الأعضاء في هذه الدورات. وتُقيّم هذه التحليلات ما إذا كانت المشروعات المختارة لتقييم الأثر تختلف اختلافا منهجيا عن المشروعات الأخرى، مع التحقق من التحيز المحتمل في المتغيرات الملحوظة مثل تصنيفات المشروعات وخصائصها.

الجدول 1

المشروعات في عينة تقييم الأثر في فترة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق حسب الإقليم

#	*الإقليم*[أ]	*البلد*	*الاسم الكامل للمشروع*	*الرمز المختصر للمشروع*	*التمويل الموافق عليه (مليون دولار أمريكي)*[ب]	*مسرد التدخلات*	*المجموعة المستهدفة*
1	أسيا والمحيط الهادي	بنغلاديش	مشروع تنمية أقاليم شارلاند والتوطين فيها – المرحلة الرابعة	لا ينطبق في اللغة العربية	89.2	البنية التحتية، الإرشاد	الأسر المعيشية الريفية في المناطق الساحلية
2	أسيا والمحيط الهادي	كمبوديا	برنامج الخدمات الزراعية المعنية بالابتكار والصمود والإرشاد	لا ينطبق في اللغة العربية	79.5	البنية التحتية، الإرشاد	أصحاب الحيازات الصغيرة في المناطق الريفية
3	أسيا والمحيط الهادي	الصين	مشروع الإبقاء على الحد من الفقر من خلال تنمية الأعمال الزراعية في جنوب شانغكسي	لا ينطبق في اللغة العربية	256.7	البنية التحتية، الإرشاد	صغار المنتجين الفقراء والضعفاء والكيانات الزراعية (مؤسسات الأعمال الزراعية والتعاونيات)
4	أسيا والمحيط الهادي	منغوليا	مشروع تنمية إدارة المراعي والأسواق	لا ينطبق في اللغة العربية	44.5	التمويل، البنية التحتية، التدريب	رعاة المراعي، والمجموعات النسائية، والتعاونيات
5	أسيا والمحيط الهادي	نيبال	مشروع التكيف لصالح أصحاب الحيازات الصغيرة في مناطق التلال	لا ينطبق في اللغة العربية	12.6	البنية التحتية، الإرشاد	مجموعات خطة التكيف المحلي من أجل العمل (المكونة بشكل أساسي من المنتجين أصحاب الحيازات الصغيرة)
6	أفريقيا الشرقية والجنوبية	إسواتيني	المشروع الذي توجهه السوق لصالح أصحاب الحيازات الصغيرة	لا ينطبق في اللغة العربية	20.6	البنية التحتية، الإرشاد	أصحاب الحيازات الصغيرة في المناطق الريفية
7	أفريقيا الشرقية والجنوبية	مدغشقر	برنامج التدريب الحرفي وتحسين الإنتاجية الزراعية	لا ينطبق في اللغة العربية	95.4	تدريب الشباب، البنية التحتية	الشباب الريفي (من سن 14 إلى 29 عاما)
8	أفريقيا الشرقية والجنوبية	اوغندا	مشروع استعادة موارد الرزق في الإقليم الشمالي	لا ينطبق في اللغة العربية	61.0	البنية التحتية، الإرشاد	أصحاب الحيازات الصغيرة في المناطق الريفية
9	أمريكا اللاتينية والكاريبي	كولومبيا	مشروع بناء قدرات المبادرات الفردية الريفية: الثقة والفرص	لا ينطبق في اللغة العربية	69.3	التمويل، التدريب	المؤسسات الريفية الصغيرة والبالغة الصغر
10	أمريكا اللاتينية والكاريبي	هندوراس	مشروع القدرة التنافسية والتنمية المستدامة في المنطقة الحدودية الجنوبية الغربية	لا ينطبق في اللغة العربية	34.1	التمويل، التدريب	المزارعون أصحاب الحيازات الصغيرة والحرفيون الريفيون وصغار البائعين ورواد الأعمال البالغة الصغر، الذين هم جزء من منظمات المنتجين
11	الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وأوروبا	الجبل الأسود	مشروع التجميع والتحول الريفيين	لا ينطبق في اللغة العربية	12.5	التمويل، البنية التحتية، التدريب	المزارعون أصحاب الحيازات الصغيرة والمجهزون المشاركون في سلاسل القيمة المختارة (الثروة الحيوانية، والتوت المزروع، وبذور البطاطا)

12	الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وأوروبا	تركيا	مشروع إعادة إحياء مستجمع نهر مورات	لا ينطبق في اللغة العربية	46.3	البنية التحتية، الإرشاد	أصحاب الحيازات الصغيرة في المناطق الريفية المرتفعة
13	الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وأوروبا	أوزبكستان	مشروع تنمية سلاسل قيمة منتجات الألبان	لا ينطبق في اللغة العربية	38.7	التمويل، التدريب	المزارعون الصغار والمتوسطون، والأسر المعيشية، ومجهزو الحليب، ومقدمو الخدمات
14	أفريقيا الغربية والوسطى	بنن	مشروع دعم الترويج لخدمات التمويل الريفي المكيفة	لا ينطبق في اللغة العربية	21.7	التمويل، التدريب	صغار المنتجين
15	أفريقيا الغربية والوسطى	كابو فيردي	برنامج الترويج للفرص الاقتصادية والاجتماعية الريفية	لا ينطبق في اللغة العربية	41.3	البنية التحتية للمياه، التمويل	المزارعون الذين يعيشون في المناطق الأشد ندرة للمياه
16	أفريقيا الغربية والوسطى	الكاميرون	برنامج تشجيع المشروعات الزراعية الرعوية للشباب	لا ينطبق في اللغة العربية	94.9	التمويل، التدريب	الشباب الريفيون المشاركون في ريادة الأعمال الزراعية الرعوية، وفي المقام الأول إنتاج الثروة الحيوانية
إجمالي التمويل					**1018**		
إجمالي التمويل المقدم من الصندوق إلى 16 مشروعا					**512**		
إجمالي التمويل المشترك المقدم إلى 16 مشروعا					**506**		

ملاحظة: تقييمات الأثر في أوغندا استخدمت بيانات جمعت في عام 2021. وتقييم الأثر في كمبوديا استخدم بيانات من دراسة استقصائية وطنية لتحديد الأسر المعيشية المشمولة بالتقييم والمقارنة.

[أ] لا ينطبق في اللغة العربية

[ب] بالاستناد إلى البيانات التي جرى تنزيلها عبر نظام IFAD Oracle في 5 ديسمبر/كانون الأول 2024.

5- **وتظهر نتائج تحليلات الحساسية أن المشروعات المختارة لتقييم الأثر تشبه إلى حد كبير بقية المشروعات التي أغلقت خلال فترة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق (الجدول 2).** عبر 28 بُعدا جرى تحليلها، تُظهر النتائج أنه لا يوجد فرق في متوسط قيم تصنيفات تصميم المشروعات وخصائص المشروعات ذات الصلة للمشروعات الستة عشر الموجودة في عينة تقييم الأثر والمشروعات الستة والثمانين المتبقية في المجموع. وفيما يتعلق بالبُعدين المتبقيين وهما "جودة إدارة المشروعات" و"الاتساق بين خطة العمل والميزانية السنوية والتنفيذ"، كان لدى عينة تقييم الأثر متوسط تصنيف أداء أعلى قليلا من متوسط تصنيف المشروعات المتبقية في مجموع مشروعات فترة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق. ومع ذلك، لم يجر العثور على فروق كبيرة في أبعاد تصنيف الأداء الأولى مجتمعة، باستخدام إحصاءات F عبر العينة المشمولة بتقييم الأثر وتلك غير المشمولة بتقييم الأثر. ويدعم هذا التحليل الاستنتاج الذي يفيد بأن المشروعات المختارة لتقييم الأثر ليست أفضل أو أسوأ في المتوسط من المشروعات غير المختارة - مما يخفف من الشواغل إزاء وجود تحيز الاختيار المسبق.

الجدول 2

اختبار الاختلاف بين المشروعات غير المشمولة بالتقييم وعينة المشروعات المشمولة بالتقييم

المتغير	*متوسط تقييمات الأثر خارج العينة* [أ]	*العدد* [ب]	*متوسط تقييمات الأثر ضمن العينة* [ج]	*العدد* [د]	*درجة الاحتمالية* [هـ]
التصنيفات الأولى					
قيمة الحافظة المعرضة للمخاطر	0.08	85	0.00	16	0.23
تقييم الأداء الإجمالي للتنفيذ	3.94	85	4.06	16	0.90
احتمال تحقيق الأهداف الإنمائية	3.98	85	4.00	16	0.90
الفعالية	3.79	72	4.00	12	0.59
الاستهداف ونطاق الوصول	4.01	84	4.06	16	0.91
المساواة بين الجنسين ومشاركة المرأة	4.00	84	4.00	16	0.97
التكيف مع تغير المناخ	3.93	74	4.00	12	0.54
المؤسسات والمشاركة في السياسات	3.99	67	4.08	13	0.85
رأس المال البشري والاجتماعي والتمكين	3.96	69	4.00	14	0.75
جودة مشاركة المجموعات المستهدفة في المشروعات والتعقيبات	4.01	84	4.00	16	0.93
استجابة مقدمي الخدمات	3.99	83	4.06	16	0.14
إدارة البيئة والموارد الطبيعية	3.98	66	4.00	12	0.75
استراتيجية الخروج	3.90	59	4.00	13	0.70
إمكانات توسيع النطاق	3.99	67	4.07	14	0.85
جودة إدارة المشروعات	3.91	85	4.25	16	0.09
إدارة المعرفة	3.96	80	4.00	14	0.58
الاتساق بين خطة العمل والميزانية السنوية والتنفيذ	3.66	82	4.07	14	0.07
أداء نظام الرصد والتقييم	3.85	85	4.06	16	0.31
معدل صرف مقبول	3.13	84	3.75	16	0.27
جودة الإدارة المالية	3.90	83	4.00	15	0.10
جودة وحسن توقيت المراجعة	4.01	67	4.00	15	0.66
أموال الجهات النظيرة	3.94	84	3.94	16	0.91
الامتثال لمواثيق القروض	4.08	83	4.06	16	0.93
التوريد	3.90	84	4.00	16	0.67
خصائص المشروعات					
المشاركون المستهدفون في مرحلة التصميم	519 986	82	332 800	16	0.134
إجمالي التمويل لكل شخص في مرحلة التصميم (بالدولار الأمريكي)	380	81	402	16	0.810
تمويل الصندوق لكل شخص في مرحلة التصميم (بالدولار الأمريكي)	174	81	215	16	0.321
إجمالي التمويل الموافق عليه	75 430 946	85	68 080 700	16	0.690
التمويل الموافق عليه من الصندوق	33 202 048	85	35 790 150	16	0.663
نسبة الصندوق في التمويل الموافق عليه	0.530	85	0.581	16	0.255

[أ] متوسط تصنيفات/قيم المشروعات في الحافظة التي ليست في عينة تقييم الأثر.
[ب] عدد المشروعات التي ليست في عينة تقييم الأثر والتي تتوفر تصنيفات لها.
[ج] متوسط تصنيفات عينة تقييمات الأثر لفترة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق.
[د] عدد المشروعات في عينة تقييمات الأثر لفترة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق.
[ه] تشير درجة احتمالية أكبر من 0.05 إلى أن الفرق بين القيم ليس ذا دلالة إحصائية، أي أن المجموعتين متماثلتين في المتوسط. ويستخدم اختبار مربع كاي لمقارنة التصنيفات الأولية، نظرا لأن التصنيفات متغيرات في الفئات. أما بالنسبة لخصائص المشروعات التي تعتبر متغيرات متواصلة، يجري استخدام اختبار T.

باء- تقييمات الأثر على مستوى المشروعات

6- **يتضمن جوهر منهجية تقييم الأثر تنفيذ تقييمات الأثر الفردية على مستوى المشروع لتوليد التعلم المتعمق حول ما ينجح - وما لا ينجح - عبر المشروعات الستة عشر في عينة تقييم الأثر.** استخدمت هذه التقييمات أساليب شبه تجريبية دقيقة لتقدير الآثار المنسوبة، واعتمدت على بيانات مفصلة جمعت من خلال استبيانات على الأجهزة اللوحية، من المشاركين في المشروعات ومن أسر معيشية ومجتمعات محلية مماثلة غير مشاركة.[7] ويرد ملخص لنتائج تقييم الأثر الفردي في الجدول 3، ويمكن الاطلاع على التقارير الكاملة هنا.

الجدول 3

حجم أثر مشروعات التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق التي جرى تقييمها[8]

البلد	*اسم المشروع*	*الغاية: زيادة الدخل*	*الهدف الاستراتيجي 1: تحسين الإنتاج*	*الهدف الاستراتيجي 2: تحسين الوصول إلى الأسواق*	*الهدف الاستراتيجي 3: تعزيز القدرة على الصمود*	*موضوع التعميم: تحسين التغذية*	*الأمن الغذائي*	*تمكين المرأة*
كابو فيردي	برنامج الترويج للفرص الاقتصادية والاجتماعية الريفية	+++	+++	+++	الأثر ليس ذا دلالة إحصائية	الأثر ليس ذا دلالة إحصائية	+	الأثر ليس ذا دلالة إحصائية
أوزبكستان	مشروع تنمية سلاسل قيمة منتجات الألبان	+++	+++	+++	المؤشر غير متوفر	الأثر ليس ذا دلالة إحصائية	++	+
مدغشقر	برنامج التدريب الحرفي وتحسين الإنتاجية الزراعية	+++	+++	الأثر ليس ذا دلالة إحصائية	+++	الأثر ليس ذا دلالة إحصائية	الأثر ليس ذا دلالة إحصائية	الأثر ليس ذا دلالة إحصائية
الجبل الأسود	مشروع التجميع والتحول الريفيين	+++	+++	+++	+++	الأثر ليس ذا دلالة إحصائية	الأثر ليس ذا دلالة إحصائية	++
الصين	مشروع الإبقاء على الحد من الفقر من خلال تنمية الأعمال الزراعية في جنوب شانغكسي	+++	الأثر ليس ذا دلالة إحصائية	الأثر ليس ذا دلالة إحصائية	الأثر ليس ذا دلالة إحصائية	الأثر ليس ذا دلالة إحصائية	الأثر ليس ذا دلالة إحصائية	الأثر ليس ذا دلالة إحصائية
هندوراس	مشروع القدرة التنافسية والتنمية المستدامة في المنطقة الحدودية الجنوبية الغربية	+++	+++	++	الأثر ليس ذا دلالة إحصائية	الأثر ليس ذا دلالة إحصائية	الأثر ليس ذا دلالة إحصائية	الأثر ليس ذا دلالة إحصائية
كمبوديا	برنامج الخدمات الزراعية المعنية بالابتكار والصمود والإرشاد	+++	+	++	+++	+	الأثر ليس ذا دلالة إحصائية	الأثر ليس ذا دلالة إحصائية

[7] يجري تعريف تقييمات الأثر شبه التجريبية على أنها تلك التي لا تكون معالجتها عشوائية ويجري إنشاء مجموعة قوية للواقع المضاد/المقارنة (التي تشبه قدر الإمكان مجموعة المعالجة من حيث خصائص ما قبل التدخل) باستخدام منهجيات قوية إحصائيا لتحديد الأثر السببي (Angrist and Pischke, 2010).

[8] تجدر الإشارة إلى أن نتائج التحليل التجميعي ليست متوسطات بسيطة للنتائج المعروضة في هذا الجدول، ولكنها تأخذ في الاعتبار الدقة الإحصائية المقدرة بها، بالإضافة إلى أحجام العينات. ولذلك، قد يختلف متوسط حجم التأثير المقدر بهذه الطريقة من حيث الحجم والدقة عما قد تشير إليه المتوسطات البسيطة. وتجدر الإشارة أيضا إلى أنه بالإضافة إلى المؤشرات القياسية للأهداف الاستراتيجية والغاية الاقتصادية للصندوق في هذا الجدول، تتضمن تقارير تقييم الأثر على مستوى المشروعات مجموعة غنية من تقديرات الأثر لنظرية التغيير الخاصة بكل مشروع، والتي ستكون متاحة على موقع إلكتروني صغير مخصص لتقرير تقييم الأثر لفترة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق.

الكاميرون	برنامج تشجيع المشروعات الزراعية الرعوية للشباب	++	+++	+++	المؤشر غير متوفر	الأثر ليس ذا دلالة إحصائية	+	الأثر ليس ذا دلالة إحصائية
أوغندا	مشروع استعادة موارد الرزق في المنطقة الشمالية من أوغندا	++	الأثر ليس ذا دلالة إحصائية	الأثر ليس ذا دلالة إحصائية	الأثر ليس ذا دلالة إحصائية	الأثر ليس ذا دلالة إحصائية	الأثر ليس ذا دلالة إحصائية	+
كولومبيا	مشروع بناء قدرات المبادرات الفردية الريفية	++	الأثر ليس ذا دلالة إحصائية	الأثر ليس ذا دلالة إحصائية	الأثر ليس ذا دلالة إحصائية	+	الأثر ليس ذا دلالة إحصائية	الأثر ليس ذا دلالة إحصائية
منغوليا	مشروع تنمية إدارة المراعي والأسواق	الأثر ليس ذا دلالة إحصائية	الأثر ليس ذا دلالة إحصائية	الأثر ليس ذا دلالة إحصائية	الأثر ليس ذا دلالة إحصائية	الأثر ليس ذا دلالة إحصائية	الأثر ليس ذا دلالة إحصائية	++
تركيا	مشروع إعادة إحياء مستجمع نهر مورات	الأثر ليس ذا دلالة إحصائية	الأثر ليس ذا دلالة إحصائية	الأثر ليس ذا دلالة إحصائية	الأثر ليس ذا دلالة إحصائية	الأثر ليس ذا دلالة إحصائية	+	الأثر ليس ذا دلالة إحصائية
إسواتيني	المشروع الذي توجهه السوق لصالح أصحاب الحيازات الصغيرة	الأثر ليس ذا دلالة إحصائية	++	الأثر ليس ذا دلالة إحصائية	الأثر ليس ذا دلالة إحصائية	الأثر ليس ذا دلالة إحصائية	+	+
بنغلاديش	مشروع تنمية أقاليم شارلاند والتوطين فيها – المرحلة الرابعة	الأثر ليس ذا دلالة إحصائية	الأثر ليس ذا دلالة إحصائية	الأثر ليس ذا دلالة إحصائية	الأثر ليس ذا دلالة إحصائية	الأثر ليس ذا دلالة إحصائية	الأثر ليس ذا دلالة إحصائية	الأثر ليس ذا دلالة إحصائية
بنن	مشروع دعم الترويج لخدمات التمويل الريفي المكيفة	الأثر ليس ذا دلالة إحصائية	الأثر ليس ذا دلالة إحصائية	الأثر ليس ذا دلالة إحصائية	الأثر ليس ذا دلالة إحصائية	+	+	الأثر ليس ذا دلالة إحصائية
نيبال	مشروع التكيف لصالح أصحاب الحيازات الصغيرة في مناطق التلال	الأثر ليس ذا دلالة إحصائية	الأثر ليس ذا دلالة إحصائية	الأثر ليس ذا دلالة إحصائية	الأثر ليس ذا دلالة إحصائية	الأثر ليس ذا دلالة إحصائية	الأثر ليس ذا دلالة إحصائية	الأثر ليس ذا دلالة إحصائية

ملاحظة:

تشير الرموز الواردة في الجدول إلى حجم الأثر المقدر ذي الدلالة الإحصائية:

+++ (---) = أثر إيجابي (سلبي) جدا، >50 في المائة؛

++ (--) = أثر إيجابي (سلبي)، >25 في المائة و<50 في المائة؛

+ (-) = أثر إيجابي (سلبي) طفيف، <25 في المائة؛

جيم- التجميع

7- **يتضمن مكون رئيسي آخر للمنهجية تجميع تقديرات الأثر من التقييمات الستة عشر على مستوى المشروع لإنتاج آثار إجمالية عبر المؤشرات الرئيسية.** يجري ذلك عن طريق تحليل تجميعي لتقديرات أثر كل مشروع على حدة لحساب الآثار المجمعة. والتحليل التجميعي هو إجراء إحصائي يجمع البيانات من دراسات متعددة، أو في حالة الصندوق تحديدا، تقديرات أثر المشروع من وكالات التنفيذ الفردية. ويمكن تعريف التحليل التجميعي بأنه تجميع للنتائج أو "ملخص كمي للمؤشرات الإحصائية الواردة في دراسات تجريبية مماثلة".[9]

8- **وتمثل نتائج التحليل التجميعي متوسط أحجام التأثير التي تمثل أثر المشروعات التي يشترك الصندوق في تمويلها.** بعد التجميع، يجري الإبلاغ عن الآثار الكلية والقابلة للإسناد كنسب مئوية للتغيرات على المجموعات المضادة للواقع (أي المقارنة) لكل مؤشر من مؤشرات التنمية من المستوى الثاني في إطار إدارة المخاطر لعينة تقييم الأثر.

[9] Brander L.M., P.V Beukering and H.S.J. Cesar. 2007. The recreational value of coral reefs: A meta-analysis. Ecological Economics, vol. 63, no. 1, pp. 209–218.

9- **وجرى التحقق من صحة متوسط أحجام التأثير من التحليل التجميعي لنتائج 16 تقييما للأثر من خلال تحليل الآثار باستخدام البيانات المجمعة على مستوى الأسر المعيشية.** قام الفريق بتقدير الأثر على المؤشرات الرئيسية باستخدام بيانات الأسر المعيشية المجمعة بما في ذلك الآثار الثابتة للبلد/المشروع باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية وتعديل الانحدار وخلص إلى نتائج مماثلة.[10]

دال- التوقعات

10- **تجرى عملية التوقعات لاستقراء متوسط أحجام التأثير الناتج عن التحليل التجميعي على كامل مجموعة مشروعات تقدير الأثر في فترة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق المؤلفة من 102 مشروع،** وذلك لتقدير العدد الإجمالي للأشخاص المتأثرين بكل مؤشر من مؤشرات المستوى الثاني في الحافظة. وتتطلب التوقعات تحديد عدد المشاركين الفعليين الذين جرى الوصول إليهم (أي نطاق الوصول) في كامل مجموعة الاستثمارات المؤهلة. وبلغ إجمالي عدد المشاركين 64.5 مليون مشارك في جميع المشروعات البالغ عددها 102 مشروع في إطار تقييمات الأثر لفترة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق، وذلك استنادا إلى البيانات المستمدة من آلية الإبلاغ الداخلية في الصندوق: نظام إدارة النتائج التشغيلية.

11- **وتعتمد التوقعات على افتراض أن الآثار المقدرة موزعة توزيعا طبيعيا عبر إجمالي عدد المشاركين البالغ 64.5 مليون مشارك الذين جرى الوصول إليهم في دورة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق،** وذلك باستخدام نفس المتوسطات والانحرافات المعيارية المستخدمة في تقدير الآثار تجريبيا. وبناء على هذا التوزيع، يجري تقدير عدد الأشخاص الذين شاركوا في تدخلات الصندوق خلال هذه الفترة عن طريق حساب عدد الفوائد التي تتجاوز عتبة أثر ثابتة (يوضح الشكل 1 الطريقة بيانيا). وتحدد هذه العتبات على النحو التالي: 10 في المائة للدخل؛ و20 في المائة للقدرات الإنتاجية، والوصول إلى الأسواق، والقدرة على الصمود؛ و10 في المائة للتغذية (الجدول 4).[11] وعن طريق تطبيق الآثار الإجمالية المقدرة على إجمالي العدد الكلي للمشاركين، يجري تقدير عدد الأشخاص المتأثرين فوق كل عتبة لهذه المؤشرات.

[10] كما تظهر الأدبيات، تتمثل طريقة أفضل لمعالجة الاختلافات المنهجية المحتملة بين العينة والمجتمع الذي أخذت منه في دمج جميع البيانات الجزئية معا وإجراء تحليل مجمع يشمل أيضا التأثيرات الثابتة للبلد/المشروع. أي أنه بعد دمج بيانات الأسر المعيشية من كل مشروع، يمكن الاستفادة من التباين بين المشروعات وضبط الخصائص غير القابلة للملاحظة الخاصة بالبلد/المشروع، مما يحسن الصحة الخارجية للتحليل التجميعي الشامل.

[11] على سبيل المثال، لقياس مدى تحقيق هدف الصندوق، سوف تشير تقييمات الأثر والتحليل التجميعي إلى عدد المشاركين الذين زادوا دخلهم بنسبة 10 في المائة على الأقل نتيجة لاستثمارات الصندوق (بما في ذلك التمويل المشترك).

الشكل 1

طريقة التوقعات

الجدول 4

مؤشرات أثر التنمية من المستوى الثاني لفترة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق وأهداف التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق

الغاية/الهدف الاستراتيجي	*رمز إطار إدارة النتائج لفترة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق*	*التعريف*	*هدف التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق (مليون شخص)*
الغاية	1-1-2	عدد الأشخاص الذين زاد دخلهم (بنسبة 10 في المائة على الأقل)	68
الهدف الاستراتيجي 1	2-1-2	عدد الأشخاص الذين تحسن إنتاجهم (بنسبة 20 في المائة على الأقل)	51
الهدف الاستراتيجي 2	3-1-2	عدد الأشخاص الذين تحسن وصولهم إلى الأسواق (بنسبة 20 في المائة على الأقل)	55
الهدف الاستراتيجي 3	4-1-2	عدد الأشخاص الذين زادت قدرتهم على الصمود (بنسبة 20 في المائة على الأقل)	28
غاية التعميم	5-1-2	عدد الأشخاص الذين تحسنت تغذيتهم (بنسبة 10 في المائة على الأقل)	11

المصدر: تقرير هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق.

نتائج التوقعات والإنجازات المتعلقة بأهداف مؤشرات إطار إدارة النتائج

-1 **تُظهر نتائج التوقعات، الموضحة في الشكل 1، أن المشروعات البالغة 102 مشروع التي جرى إنجازها خلال دورة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق حققت تحسينات قابلة للقياس، وفي كثير من الحالات، تحسينات عميقة في سبل عيش المستفيدين.** رغم أن العدد الإجمالي للمشاركين الذين حققوا عتبات النتائج كان أقل من أهداف إطار إدارة النتائج عبر جميع مؤشرات المستوى الثاني، فإن هذه النتائج تعكس مجموعة من العوامل - بما في ذلك أنواع المشروعات المتطورة، والتدخلات المستهدفة بشكل متزايد، والتحول نحو تعميق الدعم بين فئات سكانية محددة بدلا من تحقيق أقصى قدر من التغطية.

-2 **وأدت الاستثمارات من الصندوق والجهات المشاركة في التمويل والتي بلغت قيمتها 6.8 مليار دولار أمريكي خلال دورة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق إلى زيادات في الدخل بنسبة 10 في المائة على الأقل لنحو 49 مليون مشارك** - أقل من الهدف البالغ 68 مليونا.[12] وبالمثل، تحسنت القدرات الإنتاجية (الهدف الاستراتيجي 1) لعدد 39 مليون مشارك في المشروعات، بينما زاد الوصول إلى الأسواق (الهدف الاستراتيجي 2) لعدد 40 مليون مشارك في المشروعات، هدفين قدرهما 55 مليونا و51 مليونا على التوالي. وبالإضافة إلى ذلك، شهد حوالي 10 ملايين مشارك في المشروعات تحسنا في القدرة على الصمود (الهدف الاستراتيجي 3)، بينما لم يلاحظ سوى 39 000 شخص تحسنا في التغذية مقارنة بهدف قدره 11 مليونا. وعلى الرغم من أن الأثر على التغذية كان ضعيفا جدا، إلا أن المشروعات التي شارك في تمويلها الصندوق تمكنت من التأثير على الأمن الغذائي لعدد 28 مليون مشارك في المشروعات. وتعكس هذه النتائج ضعف نطاق الوصول في مشروعات التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق، وعدم استهداف القدرة على الصمود والتغذية صراحة في تصميم معظم التدخلات التي جرى تقييمها.

الشكل 1

أهداف إطار إدارة النتائج لفترة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق ونتائج تقييم الأثر لفترة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق: عدد المشاركين في المشروعات فوق هدف إطار إدارة النتائج

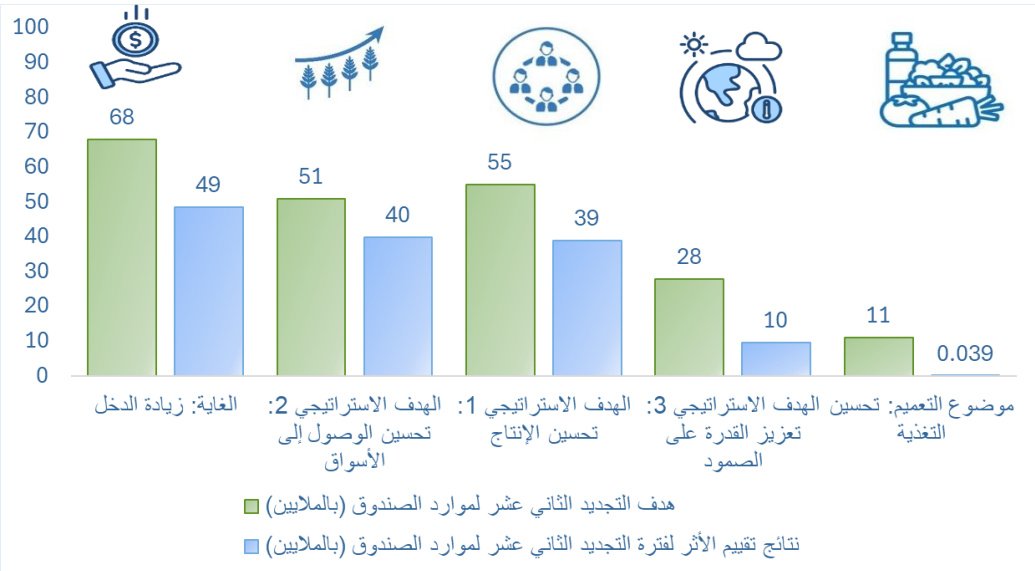

[12] جرى اختيار مؤشرات الدخل بناء على تركيز المشروع، أو تغطية المحاصيل، أو الثروة الحيوانية، أو مصايد الأسماك أو دخل المؤسسات للمشروعات محددة القطاع، والدخل الإجمالي لمشروعات سبل العيش الأوسع.

3- **وجرى تصميم مشروعات الصندوق للوصول إلى عدد أقل من الناس ولكن تحقيق أثر أعمق.** في حين أظهرت مشروعات التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق آثارا متوسطة أقوى على المؤشرات الأساسية لإطار إدارة النتائج - الدخل والقدرات الإنتاجية والوصول إلى الأسواق - مما كانت عليه في التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق، إلا أنها وصلت إلى عدد أقل من الأشخاص بشكل عام. ويوضح الشكل 2 أن أحجام التأثير المقدرة (متوسط الآثار) تحسنت عبر هذه الأبعاد خلال دورتي التجديدين الحادي عشر والثاني عشر لموارد الصندوق. ومع ذلك، أخذ إجمالي الوصول في الانخفاض منذ عام 2020، ويرجع ذلك جزئيا إلى انتهاء العمليات واسعة النطاق مثل برنامج الوساطة المالية الريفية في إثيوبيا، والذي كان يمثل في السابق حصة كبيرة من الوصول العالمي. ومع زيادة الأهداف التراكمية لإطار إدارة النتائج بنحو الثلث بعد التجديد التاسع لموارد الصندوق، جرى رفع مستوى النجاح. ومع ذلك، استجاب الصندوق، في الوقت نفسه، لطلب الزبائن وصمم مشروعات موجهة نحو نهج أكثر شمولية لسلاسل القيمة، بعدد أقل من المستفيدين الذين يجري تتبعهم. وتساعد هذه الديناميات الهيكلية في تفسير سبب توقع تحقيق عدد أقل من الأشخاص لنتائج أعلى من عتبات إطار إدارة النتائج، حتى مع زيادة متوسط الآثار.[13]

4- **واستُرشدت الأهداف المؤسسية للتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق إلى حد كبير بأرقام التواصل من الدورات السابقة،** ولا سيما من المشروعات واسعة النطاق ذات التغطية الجغرافية الواسعة، أو الكثافة السكانية العالية، أو قاعدة المستفيدين الأوسع. وقد مالت هذه المشروعات السابقة - بحكم طبيعتها أو موقعها أو نطاقها - إلى الوصول إلى عدد أكبر من الناس، مما وضع معيارا مرجعيا عاليا للدورة الحالية. وفي المقابل، نفذت العديد من مشروعات التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق في سياقات سكانية أصغر حجما أو أكثر ضعفا أو أصعب وصولا، وصُممت بشكل متزايد لتعميق الدعم بين فئات محددة بمرور الوقت، بدلا من توسيع نطاق التغطية دون تمييز. وهذا التحول الاستراتيجي نحو زيادة تكثيف الدعم، ولا سيما في البيئات النائية أو الهشة، يعني ضرورة مراعاة الاختلافات في أنواع المشروعات وأطر أخذ العينات عبر دورات تجديد الموارد عند مقارنة النتائج بالمعايير المرجعية السابقة.

الشكل 2

مقارنة الأثر حسب مؤشر إطار إدارة النتائج عبر التجديدين الحادي عشر والثاني عشر لموارد الصندوق

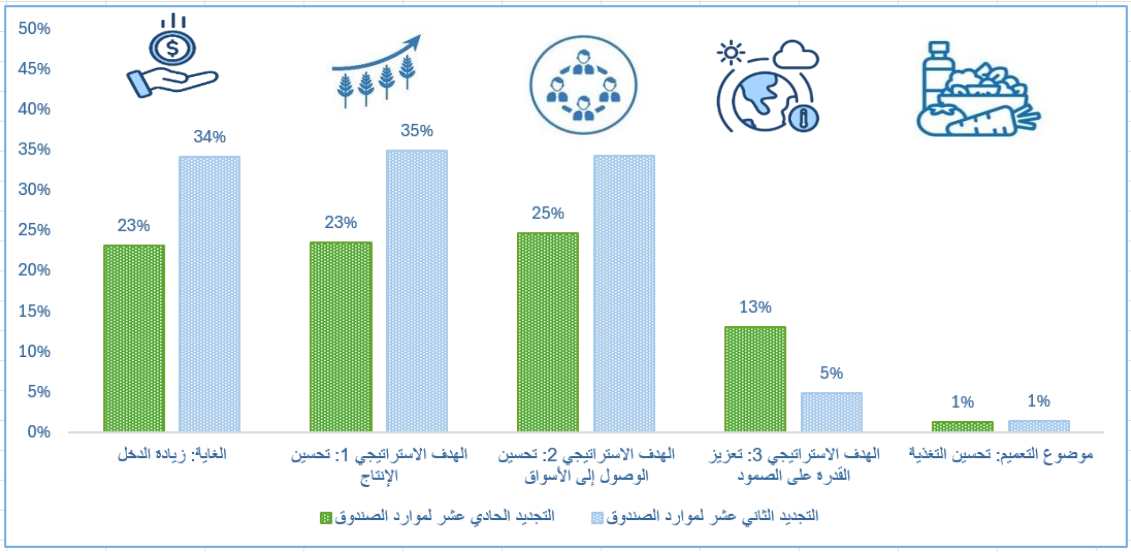

[13] على وجه التحديد، انخفض إجمالي عدد الذين جرى الوصول إليهم من 112 مليون مشارك في 96 مشروعا (بما في ذلك برنامج الوساطة المالية الريفية في إثيوبيا، والذي بلغ عدد المشاركين فيه 38.7 مليون مشارك) في عينة تقييم الأثر لفترة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق إلى 64.5 مليون مشارك في 102 مشروع في عينة تقييم الأثر لفترة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق. وبالتالي، في التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق، لم يحقق الصندوق الأهداف فحسب، بل تجاوزها في جميع مؤشرات إطار إدارة النتائج بفضل ارتفاع مستوى الوصول.

5- **وتُعزى الآثار المحدودة على القدرة على الصمود جزئيا إلى الصدمات العالمية المتزامنة المتعددة، والتي كثفت مواطن الضعف وطغت على أي آثار إيجابية محلية ناجمة عن تدخلات تعزيز القدرة على الصمود.** جرى إدراج تدخلات متعلقة بالقدرة على الصمود في أكثر من نصف المشروعات الستة عشر التي جرى تقييمها، ولكن كانت الآثار محدودة بشكل عام. وتزامن إغلاق المشروعات خلال فترة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق (2022-2024) مع جائحة كوفيد-19، وارتفاع التضخم، وازدياد سوء ظواهر الطقس القصوى، والتي أدت جميعها إلى تكثيف نقاط الضعف وتآكل قدرة الأسر المعيشية على الصمود لكل من المشاركين في المشروعات وغير المشاركين فيها. وبالتالي، من الصعب قياس آثار القدرة على الصمود باستخدام مؤشرات التعافي المتصورة ذاتيا فقط، حيث تميل هذه الصدمات النظامية الواسعة إلى تخفيف آثار المشروعات. وفي الوقت نفسه، جرى تصنيف مشروع واحد فقط في العينة على أنه "يراعي التغذية" مع تدخلات محددة تستهدف التنوع الغذائي، وبالتالي فإن نتائج التغذية الملحوظة تعكس أساسا تأثيرات غير مقصودة وليس آثار ناتجة عن سمات التصميم الصريحة.[14] وبالتالي، ينبغي تفسير النتائج المبلغ عنها بشأن القدرة على الصمود والتغذية بحذر.

6- **ويتطلب بناء القدرة على الصمود تدخلات متكاملة ومحددة السياق تتناول التعرض للصدمات والقدرة على التكيف والقدرة على التعافي على المدى القصير والطويل.** تُظهر الأبحاث أن تنويع سبل العيش – مثل الجمع بين الزراعة والدخل من خارج المزرعة - يقلل بشكل كبير من الضعف في وجه الأمن الغذائي والمخاطر المرتبطة بالمناخ. وقد ثبت أن تبني الممارسات الزراعية الذكية مناخيا، بما في ذلك البذور ونظم الري المقاومة للجفاف، يعزز الإنتاجية ويسهل التعافي من الصدمات. ويسهم الوصول إلى شبكات الأمان الاجتماعي، مثل التحويلات النقدية والمعونات الغذائية، في الحد من الحاجة إلى بيع الأصول الإنتاجية أثناء الأزمات. وتمكّن الأدوات المالية، مثل الائتمان والتأمين القائم على مؤشر الطقس، الأسر المعيشية من إدارة المخاطر بشكل أفضل، مما يقلل عمليات البيع نتيجة الضيق ويحسن القدرة على التخطيط. ويعزز رأس المال الاجتماعي والشبكات المجتمعية القوية القدرة على الصمود من خلال تعزيز الدعم المتبادل وتبادل المعرفة، في حين تعزز الاستثمارات في رأس المال البشري والبنية التحتية القدرة التكيفية للأسر المعيشية وتعزز الوصول إلى الموارد اللازمة للتعافي. وتبرز هذه النتائج مجتمعة أن النُهج الشاملة والمتعددة الأبعاد هي الأكثر فعالية في مساعدة الأسر المعيشية الريفية على توقع الصدمات المناخية والسوقية، ومواجهتها، والتعافي منها.

7- **ومن المرجح أن تكون الصدمات النظامية التي حدثت خلال فترة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق قد أدت إلى إضعاف الآثار الملحوظة في مجال القدرة على الصمود.** تزامن إغلاق المشروعات في فترة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق (2022-2024) مع جائحة كوفيد-19، التي تسببت في اضطرابات اقتصادية واجتماعية واسعة النطاق، مما أدى إلى تفاقم التفاوت العالمي والفقر إلى مستويات غير مسبوقة منذ عام 1990. وفي الوقت نفسه، أدت ارتفاعات التضخم بعد عام 2020 - ولا سيما الحادة في أفريقيا جنوب الصحراء - والظواهر الجوية القصوى المتزايدة التكرار والكثافة إلى تفاقم مواطن الضعف. وقد أدت هذه الصدمات إلى تآكل قدرة الأسر المعيشية على الصمود على نطاق واسع، مما أثر على كل من المشاركين في مشروعات الصندوق وغير المشاركين فيها. ونتيجة لذلك، قد يكون من الصعب قياس آثار القدرة على الصمود من خلال مؤشر للقدرة الذاتية على التعافي، حيث تميل الضغوط النظامية الأوسع إلى حجب آثار المشروعات المحلية.

8- **وإدراكا للطبيعة المتعددة الأبعاد للقدرة على الصمود، تؤكد الدراسات على نُهج القياس التي تجمع بين المؤشرات من القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمؤسسية والصحية.** تؤكد الأدلة على الحاجة إلى تجاوز المؤشرات القائمة على الإدراك فقط. وتُعرّف إحدى الدراسات وتُقدر تنمية القدرة على الصمود على أنها احتمالية أن تتمكن أسرة معيشية من الحفاظ على رفاهيتها أو تحسينها بمرور الوقت على الرغم من التعرض للصدمات. ويحدد إطار قياس وتحليل مؤشر القدرة على الصمود - المرحلة الثانية لمنظمة الأغذية

[14] يقوم الصندوق بوضع خطة عمل بشأن التغذية (2026-2031) من شأنها تعزيز الإجراءات الرامية إلى تعزيز النتائج التغذوية.

والزراعة للأمم المتحدة أبعادا رئيسية - مثل الحصول على الخدمات الأساسية والأصول وشبكات الأمان الاجتماعي والقدرة على التكيف - ويستخدم نماذج إحصائية لتقدير ارتباطها بنتائج الأمن الغذائي. وتوضح التطبيقات التجريبية، مثل مؤشر القدرة على الصمود للأسر المعيشية الفلسطينية، أهمية عوامل مثل ملكية الأصول وتنويع الدخل ورأس المال الاجتماعي. وقد أعدت إحدى الدراسات نموذجا مفاهيميا للتمييز بين القدرات الاستيعابية والتكيفية والتحويلية، والتي لا تزال تشكل المشهد التجريبي الحالي. وتكشف دراسات تستخدم بيانات السلاسل الزمنية المقطعية، مثل تلك التي أُجريت في إثيوبيا، كيف يمكن أن تنعكس القدرة على الصمود في قدرة الأسرة المعيشية على الحفاظ على الاستهلاك أثناء الصدمات. وتشير هذه الدراسات مجتمعة إلى أن تقييمات الأثر المستقبلية ينبغي أن تدمج مؤشرات أكثر موضوعية ومتعددة المستويات ومراعية للوقت لالتقاط الطبيعة الدينامية والسياقية للقدرة على الصمود بشكل أفضل.

External review of the IA approach

1. During the 127th session of the Executive Board, the Board recommended to conduct a peer review of the IA methodology and further strengthen it with support from external experts. Aligned to this, IFAD recognizes the importance of robust and credible impact assessment methodology to inform the delivery of development outcomes and to help improve the design of its strategies and programs. As a result, an external review process was implemented by IFAD, comprising three arms: i) Advisory Panel (AP), ii) Peer Review (PR) and iii) Push Button Reproducibility (PBR). By engaging with external experts and institutions, IFAD seeks to uphold the highest standards of transparency and quality. The methodology also gained credibility and validation through its publication in peer-reviewed academic journals. This includes both the original aggregation methodology[15] and the later enhancement[16], which incorporated a correction for potential selection bias in the IA sample selection. The detailed recommendations of the advisory panel, peer review and push button reproducibility are available on request, while a summary is provided below.

A. Peer Review

2. **A Peer Review (PR) process was established to further enhance the quality of IA reports**. The review focused on assessing the technical soundness and policy relevance of the reports, ensuring the chosen approach was appropriate for the scope of work. It also validated the robustness of the methodology, the clarity of the results, and the relevance of the policy implications. The PR covered four IA projects (Benin, Cambodia, Eswatini, and Honduras).[17] In line with the broader goal of building an evaluation network among the Extended Rome-Based Agencies (RBAs), peer international organizations, and United Nations agencies, the peer review group was composed of representatives from FAO (Antonio Scognamillo, Economist at the Agrifood Economics and Policy Division) and WFP (Jonas Heirman, Evaluation Officer and Acting Head of WFP's Impact Evaluation Unit). Feedback from the reviewers led to minor revisions, primarily addressing manual errors found during the drafting of the reports and improving the readability of the reports. All comments related to editing and clarifications were incorporated while more substantive comments, though few, were taken on board to the extent possible.

B. Push-button reproducibility

3. **The Push-button Reproducibility (PBR) aimed to ensure the reproducibility, consistency and accuracy of IA results**. The PBR exercise conducted by external reviewers[18] covered 5 IA projects (Colombia, Cabo Verde, Montenegro, Cameroon and Nepal).[19] Reviewers confirmed that the raw anonymized survey data together with the associated code for data preparation and analysis were sufficient to fully reproduce the results reported in IA reports. Minor discrepancies were identified in a few cases, primarily attributable to rounding and other small corrections. Given the value and credibility added by this

[15] See Garbero, A. 2021. "Aggregate Development Effectiveness and Externally-Valid Extrapolation: A Fourth Principle for Agency-Wide Performance Measurement Systems." Journal of Development Effectiveness 13 (2): 117–144.

[16] The methodology used by IFAD to aggregate and project aggregate impact has also been published in the Journal of Development Effectiveness (see Garbero, A., & Stanghellini, E. (2025). Addressing selection bias while estimating aggregate development effectiveness: can we obtain externally valid estimates at portfolio level?. Journal of Development Effectiveness, 1-20).

[17] These IA reports were selected to ensure representation by regional and principal investigators.

[18] The scholars that implemented PBR included Professor Valerio Sciabolazza, Sapienza University of Rome; Professor Kashi Kafle, Texas A&M University; Professor Miguel Robles, Universidad del Pacifico (Peru); Ms. Katia Kovarrubias, FAO and Mr. Beza Teshome, IFPRI.

process, push button reproducibility was subsequently applied to the remaining 11 impact assessments by the respective analysts who led them.

Advisory Panel

4. **The main objective of the panel was to review the methodology and its findings**. The panel played a key role in critically reviewing the overall methodology used in IAs; verifying the credibility of overall results; and suggesting alternative rigorous and cost-effective methods to improve the efficiency of the IA approach. The panel was composed of eminent scholars and experts in the field including Francois Bourguignon, Paris School of Economics (Chair); Saweda Onipede Liverpool-Tasie, Michigan State University; Travis Lybbert, University of California, Davis; Miet Martens, KU Leuven; Howard White, Global Development Network; Mark Sunderg, Millennium Challenge Corporation (Observer). Two key recommendations emerged from the review conducted by the advisory panel.

5. **The panel acknowledged that it is not feasible to observe or control for all sources of heterogeneity across the IFAD portfolio and therefore the feasibility of drawing a fully representative sample is inherently limited.** Nonetheless, they affirmed the value of the meta-analytical approach and encouraged continuous methodological refinements to ensure representativeness and policy-relevance in aggregating results. To verify the representativeness of the IA sample, the panel recommended testing whether impact indicators are randomly distributed across the project universe. If randomness holds, a simple random sampling is appropriate. However, if project impacts are likely to vary based on observable characteristics - such as sector, outreach (number of people reached), or financing level- then stratified sampling should be adopted. The panel proposed to conduct meta regressions using all 58 IAs conducted in IFAD10, IFAD11 and IFAD12 cycles to examine the relationship between project typology, outreach and financing on the one hand, and the Tier II RMF indicators (such as income, productive capacity and market access) on the other. Table shows that size of financing and outreach do not significantly explain variation in results. In some cases, project sector seems to be associated with impact on income and market access. Nevertheless, sector definitions do not fully capture the multiple interventions and components in IFAD's projects.

Table 1: Testing samples' heterogeneity with meta-regression

VARIABLES	(1) Income	(2) Productive capacity	(3) Market access	(4) Resilience
Actual Participants (Cumulative from Log Frame)	0.000	0.000	0.000	-0.000
	(0.000)	(0.000)	(0.000)	(0.000)
IFAD financing per participant (million per participant)	-0.000	0.001	-0.000	-0.001*
	(0.001)	(0.000)	(0.001)	(0.000)
Sector: Credit and Financial Services	-0.215	-0.109	-0.462**	-0.153
	(0.187)	(0.136)	(0.181)	(0.109)
Sector: Marketing/Storage/Processing	-0.333*	0.046	-0.474**	-0.108
	(0.178)	(0.117)	(0.184)	(0.102)
Sector: Research/Extension/Training	-0.121	-0.015	-0.195	0.006
	(0.178)	(0.114)	(0.178)	(0.098)
Sector: Rural Development	-0.275**	0.029	-0.031	-0.021
	(0.131)	(0.085)	(0.138)	(0.071)
Constant	0.501***	0.198**	0.555***	0.213***
	(0.133)	(0.087)	(0.137)	(0.072)
Observations	58	58	57	55

Note: The table presents estimated coefficients from a random-effects meta-regression model, using weighted least squares with standard errors as weights. The omitted reference categories are Agricultural Development

for sector and APR (Asia and the Pacific Region) for region. Significance levels are denoted as follows: *p < 0.10, **p < 0.05, ***p < 0.01.

6. **Second, the panel suggested exploring alternative projection methods, noting that the current approach rests on an assumption regarding the distribution of estimated impacts derived from the meta-analysis.** Specifically, the methodology assumes that these impacts are normally distributed across the full population of project participants in the universe, using the empirically estimated means and standard deviations. While this is a standard assumption in large-sample inference and facilitates extrapolation - the panel encouraged testing its plausibility by using micro-data from individual impact assessments.

7. **As an exploratory check, an empirical test on two selected IAs (Montenegro RCTP and Honduras PRO-LENCA) was conducted**. For these projects, baseline specifications included in the project level IA reports were reproduced, from which the impact estimates were originally derived for meta-analysis. The targeted effect at the household level for treated households was then predicted. These results were analysed in the following ways: a) comparison of the distribution of targeted effect among treated households with the average effect estimated (i.e., the impact coefficient value); b) verification of whether the targeted effect was normally distributed; c) assessment of whether the estimated proportion of participants exceeding the RMF threshold was consistent with projections derived from the estimated coefficient at the project level, mimicking the meta-analysis approach.

8. **In these two cases, the distribution of household-level effects showed some departure from normality** While visual inspection suggested a bell-shaped distribution, statistical tests (skewness and kurtosis) indicated modest deviations, particularly skewness greater than zero and kurtosis above three. These patterns were consistent across indicators assessed. However, it is important to note that these results are based on a very limited number of projects (two) and should be interpreted as indicative rather than conclusive. The assumption of normality in the meta-analysis serves as a pragmatic simplification for aggregate projections, particularly in the absence of universal household-level data. Nevertheless, these exploratory findings underscore the potential value of continued methodological testing, especially where projections could be sensitive to underlying distributional assumptions.

9. **To this end, the panel proposed that, in future cycles (e.g. IFAD13), an alternative approach could be used as a robustness check**: estimating the share of participants reaching each RMF indicator target based on predicted household-level effects, then aggregating these proportions across the sample of IAs. This would complement the current projection method and help assess the sensitivity of corporate-level estimates to distributional assumptions. Such efforts could enhance the credibility and transparency of IFAD’s impact reporting.

Figure 1: Distribution of the targeted effect on the Economic Goal in Montenegro RCTP (left) and Honduras PROLENCA (right)

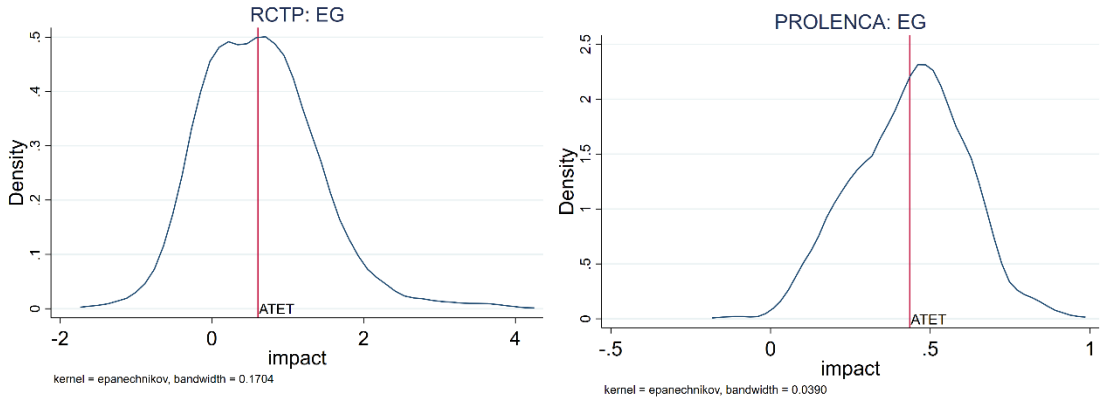

10. **In addition to the above-mentioned recommendations, the panel suggested to strike a balance between the need for aggregated reporting (accountability) and learning from individual projects**. This recommendation has already been implemented in this report in section 5, which extensively documented lessons learnt from value chain projects and IFAD12 IAs. Further, the panel recommended estimating average impact on each RMF indicator using the pooled harmonized data on households interviewed in all 16 impact assessments which has also been implemented and presented in this report.

11. **Several forward-looking recommendations will be explored in the IFAD13 IAs.** The panel suggested conducting a more systematic causal chain analysis to bolster causal arguments, i.e. an understanding of pathways that can help shed light on the mechanisms leading to observed outcomes. The panel also recommended exploring alternative robustness checks that can strengthen causal identification methodologies in future IAs.